المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

المواكبة المستمرّة

نشرة شهرية تجمع ملخّصات نصوص أجنبية هامّة

العدد الثاني عشر: شباط 2022

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- أفق التوتر الأميركي – الروسي في أوكرانيا 2
- إدارة بايدن تعود للفصل بين لبنان وحزب الله 13
- توصيات أميركية لمنافسة روسيا والصين في الشرق الأوسط 17
- بيان روسي – صيني مشترك حول عصر جديد للعلاقات الدولية 20
- جدول زمني لأحداث الأزمة الأوكرانية 32
- إستراتيجية الإندو-باسيفيك للولايات المتحدة 38
- عقيدة بوتين 42

أفق التوتر الأميركي – الروسي في أوكرانيا

الموضوع

مجموعة مقالات مختارة حول التصعيد الحاصل بين روسيا والغرب بسبب أوكرانيا توضح خلفية الموقف الروسي وما هي مخاطر ذلك على الغرب الخيارات المتاحة لكلا الطرفين.

المقالات

الحرب في أوكرانيا مجرّد تكتيك ولبوتين إستراتيجيته[1]

24 كانون الثاني، 2022

في 22 تشـرين الثاني، قبل 63 يومًا من اليوم، بدأ الحشـد الإعلامي "الغربي" للحرب في أوكرانيا. لم يحدث شيء منذ ذلك الحين، لكن الأمور توالت.

"كانت الدعاية بمعظمها مجرّد هراء. نسمع اليوم عن استدعاء عائلات الدبلوماسيين الأميركيين والبريطانيين من كييف، وعن وعود بأسـلحة وأموال إضـافية لكييف، وإعادة تمركز قوّات الناتو وما إلى ذلك. إلاّ أنّه لن يكون لأي من ذلك تأثير إذا ما نشـبت الحرب. ولكن العمل جارٍ على قدم وسـاق لإبقاء هذا الموضـوع على رأس مقدمات الأخبار. ومما لا شكّ فيه أنّها حملة تديرها المخابرات الأميركية والبريطانية".

شيء واحد غائب عن المشهد وهو المصلحة الروسية في غزو أوكرانيا. ويعتقد السفير السابق بهادرا كومار، بأنّ ذلك سيحدث لأسباب استراتيجية:

"في الأسـاس، اكتسـبت الولايات المتحدة مكانة رفيعة من خلال جهودها المسـتمرّة طوال العقود الثلاثة الماضـية منذ أن وضـعت إدارة بيل كلينتون اسـتراتيجية منسّـقة موضـع التنفيذ تحسـبًا لانبعاث روسـيا في غضون هذه الفترة الزمنية. الآن وقد اكتسبت الولايات المتحدة اليد الطولى فهي تكره التخلّي عنها. من وجهة نظر واشـنطن يعدّ هذا نموذجًا رئيسـيًا للصـراع الجيوسـياسـي الذي يتكشّـف حول النظام العالمي الجديد بعد

[1] https://www.moonofalabama.org

صـعود الصـين والتحوّل في ديناميكية القوّة من الغرب إلى الشـرق. إنّ تحجيم روسـيا وامتلاك القدرة على ترهيبها شرط أساسـي قبل أن تتعامل الولايات المتحدة مع الصين بشكل شامل. يكفي القول بأنّ أوكرانيا تحوّلت ساحة معركة حيث يدور أضخم اختبار للإرادة.

الهدف النهائي لروسـيا هو أوكرانيا الاتّحادية من خلال الإصـلاح الدسـتوري دون المسـاس بسـيادة البلاد ووحدتها الوطنية وسـلامة أراضـيها بينما تتمتّع المناطق بالحكم الذاتي. قد ترحّب أوروبا بهذه الوسـيلة على أنّها الأفضل لتحقيق الاستقرار وتبديد احتمال نشوب صراع مستقبلي. حسنًا، لربما، من يعرف. هناك مؤشرات عديدة حول كيف يمكن لهذا الغزو أن يتقدّم بشـكل مقنع. ولا أحد يشـكّ في أنّ روسـيا سـتنتصـر عسـكريًا. روسيا لديها أسبابها الوجيهة لغزو أوكرانيا، لكن لديها أيضًا أسبابها لعدم غزوها".

تسـعى روسـيا إلى تغيير الموقف العدائي الذي تتّخذه الولايات المتحدة تجاهها. إلاّ أنّ غزو أوكرانيا سـيفعل العكس، وسـتزيد من عدّد قوّات الناتو في شـرق أوروبا الأمر الذي سـيترك آثارًا سـلبية على موقع روسـيا الاستراتيجي. وحده "المجمع الإعلامي الصناعي العسكري الغربي" سيحبّذ الغزو.

وفي اعتقادي أنّ أنّه من المفترض أن توفّر الحملة الإعلامية "الغربية" الحالية الغطاء لحملة أوكرانية ضـدّ مقاطعة الدونباس المتمرّدة. يجب دفع روسـيا إمّا إلى عدم التدخّل في الحملة الأوكرانية وإمّا التدخّل بغزو كبير وكلاهما يناسب رغبات الولايات المتحدة رغم تفضيلها الأول. لهذا السبب تهدّد الولايات المتحدة روسيا بفرض عقوبات. (العقوبات التي من شـأنها أن ترفع سـعر النفط إلى أكثر من 100 دولار للبرميل؟ العقوبات التي من شأنها أن تضرّ دول الناتو الأوروبية وسوق الأسهم الأميركية أكثر بكثير من روسيا؟).

الرئيس الروسـي فلاديمير بوتين لاعب جودو وليس ملاكمًا. إذا تعرّض إقليم الدونباس للهجوم فسـتتدخّل روسـيا بالتأكيد، لكن يمكنها ومن المرجَّح أن تفعل ذلك دون غزو. وسـتكون الحملة المدفعية والجوية كفيلة بتدمير القوّات الهجومية لأوكرانيا. غير أن الصورة الحقيقية أكبر من ذلك بكثير. إذ تريد روسيا إجبار الولايات المتحدة على اتخاذ موقف غير عدائي في أوروبا، وذلك يتطلّب تهديد الولايات المتحدة نفسها. فواشنطن لن تعود إلى رشدها إلا عندما تشعر أنّها تحت تهديد مباشر. تهديد جديد وجليّ للغاية.

ولذلك وجدتُ الخبر الآتي مثيرًا للاهتمام: "فلاديمير بوتين أجرى محادثة هاتفية مع الرئيس الكوبي، ميغيل دياز كانيل بيرموديز (24 كانون الثاني 2022) "تبادل القائدان الآراء بشـكل معمّق حول التعاون الثنائي في التجارة والاقتصاد والاستثمار. شكر رئيس كوبا روسيا على المساعدات الإنسانية التي قدّمتها لبلده، بما في ذلك في سـياق مكافحة كوفيد-19. وناقش الرئيسـان المزيد من تنسـيق أعمال روسـيا وكوبا على السـاحة الدولية تماشيًا مع مبادئ الشراكة الاستراتيجية وتقاليد الصداقة والتفاهم المتبادل".

قبلها بأربعة أيام جمعت مكالمة مماثلة الرئيس بوتين برئيس فنزويلا، وجدّد القائدان التأكيد على التزامهما بالتنسـيق الوثيق في الشـؤون الدولية تماشـيًا مع مبادئ الشـراكة الاسـتراتيجية التي تقوم عليها العلاقات

الثنائية. عندما قدّمت روسيا لواشنطن مسوّدتين لمعاهدتين هدّدت باللجوء إلى "إجراءات عسكرية" في حال رفضت الولايات المتحدة مطالبها. وأعتقد أن هذه هي كلمة المرور لنشر أنظمة أسلحة جديدة أو موجودة.

خلال الحرب الباردة، أجبر تمركز الصواريخ الروسية في كوبا الولايات المتحدة على سحب صواريخها من تركيا وإيطاليا. فلم ينجح شيء كما فعلت صواريخ كوبا. فلماذا لا نتعلّم من التاريخ ونكرّر مثل هذه الخطوة؟

****

أوكرانيا ضائعة. أوروبا ليست كذلك[2]

24 كانون الثاني، 2022

هناك خط فاصل واضح في التحالف الغربي حول مفهوم توسّع الناتو في العديد من دول الاتحاد السوفياتي السابق في أوروبا الشرقية. ورغم إجماع القادة الأوروبيين والأميركيين والكنديين والبريطانيين على مسألة توسّع الناتو، يبدو أنّ العديد من الدول الأوروبية - لا سيّما أقوى دولتين في القارة، ألمانيا وفرنسا – تقاوم، خلف الأبواب المغلقة، هذا التوسّع المستمر. في الأسابيع الأخيرة، سُلّط الضوء على هذا الانقسام حيث بدا أنّ روسيا فلاديمير بوتين على وشك أن تغزو شرق أوكرانيا وتضمّ إليها تلك المنطقة الناطقة باللغة الروسية بأغلبيتها، كما فعلت في شبه جزيرة القرم عام 2014. ومن المفارقات أنّ سبب الانقسام الأوروبي هو إصرار واشنطن وبروكسل على توسيع منظّمة حلف شمال الأطلسي إلى ما لا نهاية لتشمل دول الاتحاد السوفياتي السابق بعد انتهاء الحرب الباردة.

روسيا تريد أوكرانيا أكثر من الغرب

تشكّل وحدة الغرب التهديد الأسوأ لموسكو حاليًا، كما يراها فلاديمير بوتين. بعد أن ضاقوا ذرعًا من "التوسّع المزدوج" للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة، شجب قادة روسيا، من الليبرالي بوريس يلتسين إلى الاستبدادي فلاديمير بوتين، التوسّع العدواني للغرب إلى مناطق كانت ذات يوم منطقة عازلة استراتيجية بين حدود روسيا والغرب.

وحاجج بوتين نفسه بأنّ الولايات المتحدة خانت الاتفاقية (غير المكتوبة) التي صيغت بين جيمس بيكر، ممثلًا جورج بوش الأب، وميخائيل غورباتشوف. بالطبع، لم يوافق الناتو مطلقًا على عدم التوسّع في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق في أوروبا. وفي الوقت الذي صيغت فيه الاتفاقية السوفياتية الأميركية الأوّلية لإخراج القوّات السوفياتية من أوروبا الشرقية كان الشاغل الوحيد هو توحيد ألمانيا. بعد ثلاثين عامًا ما زالت

[2] Brandon J. Weichert

الفكرة القائلة بأنّ واشـــنطن قدّمت تأكيدات لغورباتشـــوف بعدم الســـماح بتوســـيع الناتو إلى دول الاتحاد السوفياتي سابقًا في أوروبا حاضرة بين القادة الروس - مع تداعيات مدمّرة على الأزمة الحالية في أوكرانيا.

في النهاية وافق الخصمان السابقان في الحرب الباردة، جنبًا إلى جنب مع الأوروبيين على المساعدة في ولادة دول ذات سيادة خارج الاتحاد السوفياتي السابق. في الحالة الأوكرانية، جرى التوقيع على "مذكرة بودابست" لعام 1994 التي تضمن استقلال أوكرانيا مقابل التزام كييف بنزع ترسانتها من الأسلحة النووية السوفياتية القديمة. وبعد أن أوفت بالتزاماتها تم الاعتراف باستقلال أوكرانيا من قِبل الجميع وفق ما نصّت عليه "مذكرة بودابست". وبما أنّ موسكو تعتقد أنّ الغرب يسعى للسيطرة على أوكرانيا وجعلها جزءًا من تحالفها ضدّ روسيا فإن بوتين سـيخاطر بحرب عالمية لإبعاد هذه المنطقة عن الغرب. بالنسـبة لبوتين، هذه ليسـت مسـألة ذات أهمية استراتيجية فحسب، بل مسألة عائلية أيضًا. في نهاية المطاف، شرق أوكرانيا هو جَيب يتكلّم الروسية بغالبيته ولديه روابط قوية مع روسـيا. وقد نظر القادة الروس، منذ عصـر كاترين العظمى، إلى أوكرانيا على أنها امتداد للقوّة الروسية (وقبل ذلك، يمكن إرجاع الكثير من التراث الثقافي لروسيا إلى كييف روسيا).

الثورة البرتقالية

بدا كل شـيء على ما يرام بين موسـكو وواشـنطن، على الرغم من انضـمام بولندا والعديد من دول البلطيق إلى الناتو، حتى عام 2004 عندما دعمت واشنطن الثورة "البرتقالية" التي أطاحت بالنظام المقرّب من روسيا في كييف واسـتبدلته بحكم فيكتور يوشـينكو. راقب فلاديمير بوتين بذعر اعتراض المحتجّين المدعومين من الولايات المتحدة على النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسـية الأوكرانية لعام 2004 مصرّين على منح السـلطة للمرشّح المدعوم من الولايات المتحدة، يوشينكو.

يقال إن بوتين احتدّ من الطريقة التي "كذب عليه بها الأميركيون"! مصـــرًا على أنه "لن يثق بهم مرة أخرى أبدًا. فالروس ما زالوا غير قادرين على فهم سـبب قيام الغرب بتشـكيل تحالف اسـتراتيجي محتمل لأوكرانيا. لكن تخلّص الأميركيون من آفاق تحالف كهذا مع موسـكو... ودخل الصـينيون المعركة ليحلّوا مكان الولايات المتحدة كشـريك اسـتراتيجي محتمل لروسـيا. اليوم، يشـهد الغرب النتائج الكارثية لأسـوأ قرار اتُخِذ على مرّ الثلاثين سنة الماضية. والأسوأ من ذلك أن بعض القوى الغربية على الأقلّ تبدو مستعدة لتكرار سوء تقديرها ودعم تمرّد دموي في أوكرانيا في حالة غزو روسي (وهو ما زلتُ مقتنعًا بأنه سيحدث قريبًا).

"الفلندة" هي بالتحديد ما اتفق عليه الروس والغرب عام 2015 بعد استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم. بدلًا من غزو بقية أوكرانيا مباشـرة وافقت موسـكو على بروتوكول مينسـك الثاني، الذي كان من شـأنه أن يحيّد أوكرانيا باعتبارها الموضوع الجيوسياسي الجدلي في أوروبا. ومع ذلك لم تكن أي من القوى راضية عن هذا الاتفاق ولم تلتزم به في النهاية. وهكذا تصـــاعدت الأزمة في أوكرانيا. ثم إنّ تاريخ أميركا في دعم حركات التمرّد الأجنبي ليس مشرّفًا. سواء أكان المجاهدون في أفغانستان خلال الحرب السوفياتية الأفغانية أو حركات

التمرّد الإسلامية المختلفة في الحروب الأهلية الليبية والسورية، ينتهي الأمر بالأميركيين إلى أن يدفعوا غاليًا لدعم قوّات المقاومة العِرقية القومية. ويجب على واشنطن أن تتوقّف عن هذه التصرّفات غير المسؤولة.

ما الذي ينبغي فعله

بدلًا من ذلك، يجب احترام هذا الخط الواضح الذي يفصل بين دول الناتو والدول غير الأعضاء فيه. لو احترم الغرب تلك الحدود منذ البداية لما تصرّفت موسكو كما تفعل الآن في أوكرانيا. الغرب، بصراحة، حصل على أفضل الحصص من الاتحاد السوفياتي سابقًا - ولا سيّما بولندا. يجب أن يعتزّ الغرب بهذه الدول وأن يمنحها القوّة للدفاع عن نفسها ضد أي عدوان روسي مستقبلي. أوكرانيا، من ناحية أخرى، حالة ميؤوس منها. وأن تخاطر الولايات المتحدة بحرب مع روسيا بسببها هو أمر سخيف بعض الشيء. قاد ياسيك بارتوسياك، الاستراتيجي البولندي البارز، مشروعًا طموحًا لضمان استعداد بلاده لردع روسيا عن شنّ أيّ عدوان مستقبلي. وتمثّل خطة بارتوسياك، المعروفة باسم مفهوم "الجيش النموذجي الجديد لبولندا" الاستراتيجية الأكثر تماسكًا وحكمة لمواجهة النزعة الوحدوية الروسية في الفضاء السوفياتي السابق لأوروبا.

على الرغم من انزعاج روسيا من توسّع الناتو في دول البلطيق لم تتّخذ في الواقع إجراءً حاسمًا ضد الغرب حتى عام 2008، عندما أخبر مسؤولو الناتو الصحافة الدولية أنّ كلا البلدين "سيصبحان عضوين في الناتو" في ما كان ذلك آنذاك غير معلن. من الناحية التاريخية، كان القادة الروس قلقين باستمرار من أنّ حدودهم لا يمكن الدفاع عنها. ولذلك، سعى الكرملين باستمرار لإنشاء مناطق عازلة دفاعية (في بلدان الشعوب الأخرى) تفصل حدودها عن حدود من تتصوّرهم أعداءها. يجب أن يتعلّم القادة الغربيون احترام مخاوف روسيا والعمل على التخفيف من الخطر المحدق بنشوب حرب مع روسيا في أوروبا بسبب مثل هذه الخلافات المتوقَّعة والتي يمكن تجنّبها.

نتيجة افتقار الغرب لقدرة التفكير الاستراتيجي في هذه المواضيع ستشقّ روسيا طريقها في أوكرانيا، إما بالقوّة وإمّا أو لأنّ الغرب لن يكون أمامه سوى خيار التنازل لموسكو في هذه النقطة. إن دعم التمرّد محاولة سخيفة من قِبل القادة الغربيين المتغطرسين لحفظ ماء الوجه بعد إفسادهم الوضع في أوكرانيا لعقود. ويجب عليهم إعادة تقييم قابلية الدفاع عن حدود الناتو والعمل على ردع المغامرات الروسية المستقبلية في دول الاتحاد السوفياتي السابق في أوروبا والتي هي جزء من حلف الناتو. إذا كان الناتو لا يزال قوّة جادّة، فسوف يدرك مدى وطبيعة التهديد الروسي المتجدّد لأعضاء الناتو الحقيقيين في أوروبا والعمل على دعم دفاعات هؤلاء الشركاء من خلال خلق نواة للمقاومة المستمرّة بين دول الاتحاد السوفياتي السابق التي أصبحت من نسيج الناتو، كما يوصي بارتوسياك في "الجيش النموذجي الجديد لبولندا". إنّ تعزيز دول مثل بولندا بشكل كافٍ سيردع بوتين، الذي يتطلع فقط إلى قطف ثمار أوروبا سهلة المنال.

****

الأمر يتجاوز أوكرانيا نفسها

فبوتين يريد طرد الولايات المتحدة من أوروبا[3]

24 كانون الثاني، 2022

"جورج، عليك أن تفهم أنّ أوكرانيا ليست حتى دولة، يقع جزء من أراضيها في أوروبا الشرقية والجزء الأكبر منها أعطي لنا". هذه الكلمات المنذرة بالسوء وجّهها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الرئيس جورج دبليو بوش في العاصمة الرومانية بوخارست، إبّان في قمة الناتو في نيسان 2008. كان السيد بوتين غاضبًا: فقد كان الناتو قد أعلن للتو أنّ أوكرانيا وجورجيا ستنضمّان في النهاية إلى الحلف. وكانت هذه صيغة توافقية لتهدئة مخاوف حلفائنا الأوروبيين - وعد صريح بالانضمام إلى الكتلة، لكن لم يكن هناك جدول زمني محدّد للعضوية.

في ذلك الوقت، كنت ضابط المخابرات الوطنية لروسيا وأوراسيا، كجزء من فريق يحيط الرئيس بوش بالمستجدّات. لقد حذّرناه من أن السيد بوتين سينظر إلى خطوات تقريب أوكرانيا وجورجيا من حلف شمال الأطلسي على أنها خطوة استفزازية من شأنها أن تؤدّي على الأرجح إلى عمل عسكري استباقي روسي. لكن في النهاية لم تلق تحذيراتنا آذانًا صاغية. في غضون أربعة أشهر، في آب 2008، غزت روسيا جورجيا. وصلت رسالة روسيا إلى أوكرانيا بشكل واضح وصريح. لذا تراجعت عن عضويتها في الناتو لعدّة سنوات قادمة. لكن في عام 2014، أرادت أوكرانيا توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ظنّا منها أنّه سيكون الطريق الآمن إلى الغرب. لتقوم موسكو بضربة أخرى، متّهمة أوكرانيا بالسعي وراء باب خلفي لحلف شمال الأطلسي، وتضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وتبتدأ حربًا بالوكالة في إقليم الدونباس جنوب شرق أوكرانيا. لقد شجعت ردود الفعل الغربية الصامتة على غزوات عامي 2008 و2014 السيد بوتين.

وهذه المرّة كان هدف بوتين أكبر من إغلاق "الباب المفتوح" لحلف الناتو أمام أوكرانيا والاستيلاء على المزيد من الأراضي - فهو يريد طرد الولايات المتحدة من أوروبا. وعلى حدّ تعبيره: "وداعًا أميركا. لا ترتطمي بالباب أثناء خروجك".

كما رأيت على مدى أكثر من عقدين من مراقبتي وتحليل تحرّكات السيد بوتين، كانت تحرّكاته هادفة واختياره هذه اللحظة للتحدّي في أوكرانيا وأوروبا كان مقصودًا. فهو مهووس بالتاريخ والمناسبات. إذ صادف كانون الأول 2021 الذكرى الثلاثين لتفكّك الاتحاد السوفياتي، عندما فقدت روسيا هيمنتها في أوروبا. يريد السيد بوتين أن يذيق الولايات المتحدة المرارة نفسها التي تجرّعتها روسيا في التسعينيات. فهو يعتقد بأنّ

[3] https://www.nytimes.com

الولايات المتحدة في نفس المأزق الروسي بعد الانهيار السوفياتي: ضعف خطير في الداخل وانكفاء في الخارج. كما يعتقد أنّ الناتو ليس سوى امتداد للولايات المتحدة. ينفي المسؤولون والمعلّقون الروس عادة وجود أي وكالة أو تفكير استراتيجي مستقلّ عن أعضاء الناتو الآخرين. لذا عندما يتعلّق الأمر بالتحالف فإنّ كل تحرّكات موسكو توجّه ضد واشنطن.

في التسعينيات أجبرت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي روسيا على سحب فلول الجيش السوفياتي من قواعده في أوروبا الشرقية وألمانيا ودول البلطيق ويريد السيد بوتين أن تعيش الولايات المتحدة نفس المعاناة. من وجهة نظر روسيا، فإنّ المعاناة الداخلية لأميركا بعد أربع سنوات من رئاسة الرئيس دونالد ترامب الكارثية، بالإضافة إلى الانقسامات التي أحدثها مع حلفاء الولايات المتحدة ثم الانسحاب الأميركي السريع من أفغانستان، تشير إلى الضعف. وإذا ضغطت روسيا بقوّة كافية فإن بوتين يأمل أن يتمكّن من إبرام اتفاق أمني جديد مع حلف شمال الأطلسي وأوروبا لتجنّب صراع مفتوح، وبعد ذلك سيحين دور أميركا للرحيل، مصطحبة معها قوّاتها وصواريخها.

أوكرانيا هي هدف روسيا وفي الوقت عينه مصدر ضغط ضدّ الولايات المتحدة. على مدى الأشهر العديدة الماضية قضّ بوتين مضجع إدارة بايدن بألعاب تكتيكية لا نهاية لها وضعت الولايات المتحدة في موقف دفاعي. تنقل روسيا قوّاتها إلى حدود أوكرانيا، وتبدأ مناورات حربية وتكثّف التعليقات العميقة. في الوثائق الرسمية الأخيرة طالبت روسيا بضمانات صارمة بأن أوكرانيا (وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة) لن تصبح أبدًا أعضاء في الناتو، وأنّ الناتو سينسحب من المواقع التي سيطر عليها بعد عام 1997، تسحب أميركا قوّاتها وأسلحتها، بما في ذلك صواريخها النووية. يؤكّد الممثّلون الروس أن موسكو "لا تحتاج إلى السلام بأي ثمن" في أوروبا. حتى أنّ بعض السياسيين الروس ذهبوا لاقتراح إمكانية توجيه ضربة استباقية ضد أهداف الناتو للتأكد من أننا نعلم أنهم جادّين، وأنه يجب تلبية مطالب موسكو.

اجتمع المسؤولون الأميركيون لأسابيع لفهم الوثائق الرسمية ومطالب روسيا والتعليق المتناقض، وفكّروا في كيفية ردع السيد بوتين في أوكرانيا وسارعوا للحديث عن جدوله الزمني. وطوال الوقت صعّد بوتين ووكلاؤه من تصريحاتهم. لم يطعن مسؤولو الكرملين في شرعية الموقف الأميركي في أوروبا فحسب، بل أثاروا تساؤلات حول القواعد الأميركية في اليابان ودورها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما ألمحوا إلى أنهم قد يشحنون صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت إلى الباب الخلفي لأميركا في كوبا وفنزويلا لإحياء ما يسميّه الروس بأزمة الكاريبي في الستينيات.

السيد بوتين خبير في التحريض القسري. فهو يصنع الأزمة بطريقة تمكّنه من الفوز بغضّ النظر عما يفعله أي شخص آخر. التهديدات والوعود هي في الأساس الشيء ذاته. يمكن للسيد بوتين غزو أوكرانيا مرّة أخرى، أو يمكنه ترك الأمور في مكانها وتعزيز الأراضي التي تسيطر عليها روسيا بشكل فعّال في شبه جزيرة القرم

والدونباس. يمكنه إثارة المشاكل في اليابان وإرسال صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت إلى كوبا وفنزويلا، أو لا، في حال سارت الأمور كما يريد في أوروبا.

يلعب السيد بوتين أطول لعبة استراتيجية ويعرف كيف يهيمن على اللعبة التكتيكية. فالولايات المتحدة في المكان الذي يريده. لقد حدّدت مواقفه وتهديداته جدول الأعمال في المناقشات الأمنية الأوروبية، ولفتت الانتباه الكامل. على عكس الرئيس بايدن، ليس على السيد بوتين أن يقلق بشأن انتخابات التجديد النصفي أو تراجع حزبه أو المعارضة. وليس لدى السيد بوتين مخاوف بشأن الصحافة السيّئة أو الاستطلاعات الضعيفة. فهو ليس عضوًا في حزب سياسي وقد سحق المعارضة الروسية. السيد بوتين مرشّح لإعادة انتخابه في عام 2024، لكن خصمه الوحيد القابل للحياة، أليكسي نافالني، محتجز في مستعمرة جنائية خارج موسكو.

لذلك يمكن للسيد بوتين أن يتصرّف كما يشاء وعندما يشاء. وما لم يُصَب بوعكة صحية سيتعيّن على الولايات المتحدة مواجهته لسنوات قادمة. في الوقت الحالي، تشير جميع الأدلّة إلى أن السيد بوتين سيزجّ بالولايات المتحدة في لعبة تكتيكية لا نهاية لها، وسيستولي على المزيد من أوكرانيا وسيستغلّ جميع الخلافات والانقسامات في الناتو والاتحاد الأوروبي. يتطلّب الخروج من الأزمة الحالية التصرّف وليس الردّ. على الولايات المتحدة أن تعمل على تشكيل الردّ الدبلوماسي وإشراك روسيا وفقًا لشروط الغرب، وليس بشروط موسكو فقط. من المؤكّد أنّ روسيا تعتريها المخاوف الأمنية المشروعة، ويمكن للترتيبات الأمنية الأوروبية أن تتحقّق بالتأكيد بالتفكير الجديد والتجديد بعد 30 عامًا. هناك الكثير لتناقشه واشنطن وموسكو بشأن القوّات التقليدية والنووية وكذلك في المجال السيبراني وعلى جبهات أخرى. لكن غزوًا روسيًا إضافيًا لأوكرانيا وتفكيك أوكرانيا وتحييدها لا يمكن أن يكون موضوعًا للمفاوضات الأميركية الروسية ولا بندًا من بنود الأمن الأوروبي. في النهاية، يتحتّم على الولايات المتحدة أن تُظهِر للسيد بوتين أنّه سيواجَه بمقاومة عالمية وأنّ عدائيته ستُعرِّض العلاقات السياسية والاقتصادية لروسيا لخطر يتجاوز أوروبا.

على عكس مقولة السيد بوتين في عام 2008 بأنّ أوكرانيا "ليست دولة حقيقية"، كانت أوكرانيا عضوًا كامل العضوية في الأمم المتحدة منذ عام 1991. وهجوم روسي آخر من شأنه أن يتحدّى نظام الأمم المتحدة بأكمله ويعرّض للخطر الترتيبات التي ضمنت سيادة الدول الأعضاء منذ الحرب العالمية الثانية - على غرار غزو العراق للكويت عام 1990، لكن على نطاق أوسع. يجب أن ترفع الولايات المتحدة وحلفاؤها، وأوكرانيا نفسها، هذه القضية إلى الأمم المتحدة وتعرضها على الجمعية العامة وكذلك على مجلس الأمن. حتى لو عرقلت روسيا القرار، فإنّ مستقبل أوكرانيا يستحقّ هبَّةً عالمية. كما ينبغي أن تثير أميركا المخاوف في المؤسّسات الإقليمية الأخرى. لماذا تحاول روسيا نقل نزاعاتها في أوروبا إلى آسيا ونصف الكرة الغربي؟ ماذا يجب على أوكرانيا أن تفعله مع اليابان أو كوبا وفنزويلا؟

كان السيد بايدن قد توعّد بأن روسيا "ستدفع ثمنًا باهظًا" إذا عبرت قوّاتها حدود أوكرانيا. في حال قام بوتين بغزو أوكرانيا دون أن يواجه أيّة إجراءات عقابية من الغرب وبقية المجتمع الدولي، باستثناء العقوبات المالية، فسيشكّل سابقة لأيّ عمل مستقبلي من قِبل الدول الأخرى. لقد أدرج السيد بوتين بالفعل عقوبات مالية أميركية إضافية في حساباته. لكنه يفترض أنّ بعض حلفاء الناتو سيتردّدون في أن يحذوا حذوها فيما يتعلّق بهذه العقوبات وأنّ الدول الأخرى ستغضّ الطرف. إنّ شجب الأمم المتحدة، والمعارضة الدولية الواسعة النطاق والصريحة، واتخاذ دول خارج أوروبا إجراءات للتراجع عن علاقاتها مع روسيا قد تجعله يتوقّف. كما أنّ تشكيل جبهة موحَّدة مع حلفاء أميركا الأوروبيين وحشد دعم أوسع يجب أن يكون لعبتها الأطول، وإلا فإنّ هذه الملحمة يمكن أن تشير بالفعل إلى بداية نهاية الوجود العسكري الأميركي في أوروبا.

****

التاريخ يُجبر بايدن على التحرك بسرعة[4]

24 كانون الثاني، 2022

لم يكن الغرب مفكّكًا بهذا الشكل منذ الأربعينيات. ألمانيا ترفض السماح لحلفاء الناتو بشحن أسلحة ألمانية الصنع إلى أوكرانيا. في حين اختارت فرنسا اللحظة الأكثر حرجًا للتحالف الغربي منذ أزمة برلين عام 1961 للدعوة إلى إعادة التفكير بشكل أساسي في الهيكلية والعلاقات السياسية الغربية. وتبذل بريطانيا قصارى جهدها في تسليح أوكرانيا. هذه الفوضى الأوروبية تعكس الضعف الأساسي للغرب: لم تتمكّن واشنطن بعد من صياغة إجماع يمكّن الغرب من السعي وراء هدف مشترك. من خلال هذا الفوضى، يمكننا تقييم سياسة "كن لطيفًا مع أوروبا" للرئيس بايدن، التي تهدِف إلى "إيقاف روسيا" وإعادة بناء التحالف عبر الأطلسي مرة أخرى بشكل أفضل. لم يُنجَز أيّ من الأمرين. روسيا تتقدّم، وألمانيا وفرنسا تقوّضان الدبلوماسية الأميركية وترسمان مساراتهما كما لو أنّ إدارة بايدن غير موجودة. إذا كان الغرب منقسمًا وغير منسجم حتى في الانكفاء فإنّ خصومه يتقدّمون متّحدين. حتى أنّ الصين تحظى بمتعة أكبر من روسيا. بدون أن تتكلّف بكين فلسًا، وتم تأجيل "التوجه نحو آسيا" مرة أخرى. واشنطن تتحدّث عن الناتو وليس عن الرباعية، عن كييف وليس عن تايبيه؛ عن الصواريخ في أوروبا وليس عن الصفقات التجارية مع آسيا. والصين تشيد بالتحرّكات الروسية في كازاخستان لأنّها تدفع بالقوّات البحرية إلى المحيط الهادئ بعد تايوان. في حين تكثّف كوريا الشمالية برنامجها لاختبار الأسلحة. وإيران بدورها تواصل التلاعب بفريق بايدن في المفاوضات النووية البطيئة في حين يزور رئيسها المتشدّد السيد بوتين ويشيد بعلاقة اقتصادية جديدة وأعمق مع الصين. لم تواجه الولايات المتحدة منذ رئاسة جيمي كارتر سلسلة من الأزمات والنكسات على هذا النطاق. السيد كارتر، الذي صُدِم من الغزو السوفياتي لأفغانستان والعداء الإيراني الشديد لأميركا بعد الثورة الإسلامية، ابتعد عن

[4]Walter Russell Mead

مستشاريه الأكثر ليبرالية وسلمية في وزارة الخارجية ليتبنّى المشورة الصارمة لمستشاره للأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي. وكما أشار المدافعون عن السيد كارتر بحق فإنّ هذه التغييرات ساعدت على تمهيد الطريق لإحياء القوّة والهيبة الأميركية خلال سنوات ريغان. ما لم يخطّط بايدن لإخضاع نفسه وشعبه لثلاث سنوات أخرى من الانكفاء والإخفاقات السياسة الخارجية المهينة، عليه أن يغيّر المسار.

قدّمت الأيام الأخيرة دليلًا على أنّ البيت الأبيض يدرك الحاجة إلى تجاوز الاستجابة الاقتصادية البحتة للضغوط الروسية. وشكّل إعلان نهاية الأسبوع بأنّ أيّ غزو روسي لأوكرانيا قد يجلب آلاف القوّات الأميركية إلى دول البلطيق خطوة مهمة. كما أنّ الاقتراحات القائلة بأن هذا قد يطلق برنامجًا أكبر لتحويل قوّات الناتو إلى مواجهة التهديد المتزايد من الشرق تلقى استحسانًا.

إنها البداية فقط. فالأزمة الأوكرانية لم تبلغ ذروتها بعد، والصين وروسيا لن تذهبا إلى أي مكان، ولن تكُفّا عن البحث عن نقاط ضعف مكانة أميركا العالمية. وإدارة بايدن، شئنا أم أبينا، ستُقيَّم من خلال مدى فاعلية استجابتها للتحدّيات التي كانت تأمل في تجنّبها. مواجهة هذه التحدّيات ليست مجرّد مسألة تحريك عدّد قليل من القوّات على بعد أميال قليلة إلى الشرق. إذ يجب زيادة الميزانيات العسكرية مع زيادة الولايات المتحدة قدرتها على مواجهة كل من روسيا والصين. وفي هذا السياق أيضًا يجب وضع أوهام الانسحاب من بعض المناطق للتركيز على مناطق أخرى جانبًا؛ فأوروبا والشرق الأوسط والصحراء الجنوبية الأفريقية وأميركا اللاتينية تستدعي المزيد من التركيز والاهتمام الأميركي، حتى مع استمرارنا في الاستعداد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

سيتعيّن على الولايات المتحدة قضاء وقت أقلّ في فحص أوجه القصور الأخلاقي للحلفاء المحتملين والمزيد من الوقت في التفكير في كيفية تعميق علاقاتها معهم. ستكون هناك أزمات دبلوماسية ومخاوف من الحرب. قال وودرو ويلسون عشية تنصيبه: "من مفارقات القدر أن يتحتَّم على إدارتي التعامل بشكل رئيسي مع الشؤون الخارجية". لم يرغب هاري ترومان في قيادة أميركا المنقسمة إلى الحرب الباردة، لكن ستالين لم يترك أمامه خيارًا آخرًا. والآن، ليس للسيد بايدن خيارات أكثر مما كان لأسلافه. التاريخ يطرق مرة أخرى باب البيت الأبيض. وسيشاهد العالم كيف يتعامل الرئيس مع ضيفه غير المرحَّب به.

إدارة بايدن تعود للفصل بين لبنان وحزب الله

الموضوع

مقال بعنوان "السياسة الأميركية تميّز أخيرًا بين لبنان وحزب الله" للصحافي سام هيللر نشره مركز "مؤسّسة القرن" بتاريخ 25 كانون الثاني 2022. المقال غاية في الأهمية إذ يؤكّد حصول تحوّل في مقاربة إدارة بايدن للبنان من خلال العودة للفصل بين التعامل مع حزب الله وأزمة لبنان وأنها تمنح الأولوية لمنع انهيار الدولة باعتبار ذلك تهديدًا داهمًا[1].

الخلاصة

لبنان في حالة هبوط اقتصادي حادّ منذ عامين، حيث فقدت الليرة حوالي 95 في المئة من قيمتها، وبالتالي أصبحت أساسيات المعيشة غالية الثمن بالنسبة لكثير من العائلات. هكذا تحوّلت أزمة لبنان إلى أزمة وجود وهي الآن محور تركيز الولايات المتحدة حيث تحاول إدارة بايدن منع المزيد من التفكّك في البلاد.

هذا النوع من الاهتمام الأميركي للبنان جديد. فعلى مدى سنوات كان حزب الله على رأس أولويات الولايات المتحدة؛ أما القضايا الأخرى المتعلّقة بلبنان فكانت قد عوملت كمجموعة فرعية من تلك السياسة الرئيسية. في المقابل، تبنّت إدارة بايدن نوعًا من السياسات المزدوجة، أي تبنّت سياسة للبنان وأخرى لحزب الله، وهذا النوع من الازدواج منطقي. فيجب على الولايات المتّحدة أن تحاول إنقاذ لبنان من الانهيار التام أو على الأقل منع الكارثة المستمرّة في البلد من أن تزداد سوءًا. لذا على الولايات المتّحدة أن تبقي جهودها الرامية إلى مكافحة حزب الله منفصلة في أغلب الأحوال عن نداءاتها العاجلة الجديدة من أجل الإصلاحات اللازمة لمرور المساعدات الدولية على نطاق واسع وإنقاذ اقتصاد لبنان الفاشل. وإن المزج بين هذين الهدفين يؤدّي إلى تفكير مشوّش ونتائج سيئة للسياسات.

إن حزب الله ليس محور الأزمة الاقتصادية في لبنان. وإن تأطير دعوات الولايات المتحدة للإصلاح في إطار مكافحة حزب الله من شأنه أن يقوّض خطورة الرسائل الأميركية ويعزّز الانطباع اللبناني المشترك بأن الولايات المتحدة لا تهتمّ إلا بشيء واحد ألا وهو حزب الله.

[1] U.S. Policy Finally Distinguishes Between Lebanon and Hezbollah (tcf.org)

يجب على واشنطن أن تميّز بين هدفيها البارزين في لبنان، وأن تفهم السُبل التي يجب أن تتّبعها. والواقع أن أزمة لبنان الحاليّة تشكّل مشكلة سياسية سيّئة؛ مما يتطلّب سياسة لبنانية متميّزة عن الجهود الأميركية لمكافحة حزب اللّه. وإذا كانت الولايات المتحدة تأمل في منع لبنان من الانهيار أكثر فهي تحتاج إلى المضيّ قُدُمًا من دون مبالاة.

لم يذكر المسؤول الأميركي الكبير الذي قدّم عرضًا لسياسة بايدن في المنطقة الشهر الماضي حزب اللّه حين تحدث عن لبنان وحينها قال إن إدارة بايدن تسعى لمنع تحوّل لبنان إلى دولة فاشلة. هذا لا يعني بالطبع أن إدارة بايدن تخلّت عن هدف الولايات المتحدة الطويل الأمد المتمثّل في تقليص قدرات حزب اللّه ونفوذه، لكنّ تقييد حزب اللّه هو مشروع طويل الأمد، وأيًا كانت المكاسب التي تستطيع الولايات المتحدة تحقيقها فبإمكانها أن تكون صغيرة وتدريجية. من ناحية أخرى، إن انهيار لبنان التام ليس مشروعًا طويل الأمد، وإن لبنان حاليًا ينهار ويتطلب عملًا فوريًا. ومن المنطقي تركيز إدارة بايدن على سياستها اتجاه الأزمة في لبنان وممارسة سياستها ضدّ حزب اللّه بالتوازي.

الأزمة الحالية في لبنان لا تتعلّق أساسًا بحزب اللّه. بل يُفهم الأمر على أنه إفلاس للصناعة المالية في لبنان حيث تكافح النُخب المالية القوية في البلاد بدعم من حلفائها السياسيين من أجل تحسين موقفها في أي تسوية نهائية.

تحاول النُخب اللبنانية قلب التسلسل الهرمي على الدائنين في هذا الإفلاس الوطني. وهذا هو السبب وراء عرقلة التدابير التي يسعى إليها صندوق النقد الدولي والمانحون الأجانب مثل مراجعة حسابات المؤسّسات العامة بما فيها البنك المركزي وتوحيد أسعار الصرف المتعدّدة في البلد وقانون لمراقبة رأس المال والسماح للأزمة الجارية في البلد بتحويل الخسائر بفعالية إلى صغار المودعين في المصارف والجمهور العام.

حزب اللّه ليس بلا لوم كلّيًا في انهيار لبنان لكنه لا يبدو وكأنه يدرك الأزمة الحالية في البلاد وهو مستبعد غالبًا من النظام المصرفي اللبناني ولديه بصمة أكثر محدودية في مؤسّسات الدولة بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى التي انتفخت من المحسوبية السياسية. وقد أظهر حزب اللّه استعداده لاستخدام العنف ضد الخصوم المحلّيين الذين يهدّدون مهمة الحزب المركزية المتمثلة في "المقاومة". لكن الحزب ليس من بين المعارضين اللبنانيين الرئيسيين لأنواع الإصلاحات التي يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيقها. بل إن حزب اللّه لم يكن على استعداد لاستخدام العنف ضد المنافسين المحليين. ويقول مسؤولو الحزب إنهم منفتحون على اتفاق صندوق النقد الدولي رغم أنهم يحذّرون بأنهم سيقاومون التدابير الرجعية التي تضرّ بالطبقة العاملة والفقيرة.

في المقابل يبدو أن بعض الشخصيات اللبنانية الأكثر ذنبًا في الانهيار الاقتصادي في البلد قد استفادت من تسامح الولايات المتحدة تحديدًا لأنها كانت شريكة في استبعاد حزب اللّه من الشبكات المصرفية الدولية.

يشكّل حزب اللّه قوّة الوضع الراهن في السياسة اللبنانية على نطاق واسع. لكن رغم معارضته للتغيير السياسي الشامل منذ عام 2019 فإنه لا يشكل سوى الطرف الأكثر قوّة في حقّ النقض في النظام المليء به. ولا يستطيع ببساطة أن يملي النتائج السياسية كما يتّضح من فشله في تأمين الاتفاق السياسي على الجهود التي بذلها سعد الحريري رئيس الوزراء المعيّن آنذاك لتشكيل حكومة في العام الماضي. ومع ذلك فإن صنّاع القرار السياسي في واشنطن كثيرًا ما يتعاملون مع أي مشكلة في لبنان كأنها مشكلة حزب اللّه.

غير أن الولايات المتحدة تهتم بحزب اللّه لأسباب محدّدة لا علاقة لها باقتصاد لبنان والإصلاحات. بشكل أساسي تهتم واشنطن بحزب اللّه بسبب التهديد الذي يشكّله على "إسرائيل" إضافة إلى الأعمال الأمنية التي يقوم بها الحزب داخل لبنان ومساهمته في التحالف الإقليمي. ولا يرتبط أي من هذه الشواغل ارتباطًا واضحًا بأزمة لبنان الحالية. لا يبدو أن الانفجار الاقتصادي في لبنان أدى إلى تغيير كبير في الحسابات العسكرية لحزب اللّه أو "إسرائيل" أو حتى جعل تجدّد الصراع أكثر احتمالًا.

لا يتّفق كل اللبنانيين على ضرورة النظر إلى حزب اللّه بمعزل عن الانهيار السياسي الاقتصادي في لبنان. ويزعم البعض أن حزب اللّه هو المدافع الرئيسي والضامن للنظام القائم في لبنان وأن مفتاح إنقاذ لبنان هو استعادة سيادته الوطنية أو تحريره من "الاحتلال الإيراني". من المؤكّد أن حزب اللّه ساهم في اختلال وظائف لبنان من مقاطعة جلسات الحكومة إلى تسييس تحقيقات المرفأ. وهو لا يتزعزع في دعمه لحلفاء مثل التيّار الوطني الحرّ وحركة أمل المتورّطين بشكل مباشر في فساد لبنان.

لكن لأغراض السياسة الأميركية، يبدو انهيار لبنان السياسي والاقتصادي في الغالب وكأنه قضية خاصة به (أي بلبنان). وهو يستحق اتخاذ إجراءات خاصة تهدف إلى تحقيق نتائج أكثر إلحاحًا. ويمثّل حزب اللّه مشكلة منفصلة ومختلفة إلى حد كبير.

تبدأ السياسة الفعّالة بشأن لبنان بوضع تصوّر سليم لأولويات الولايات المتحدة. إن التصدّي لنفوذ حزب اللّه ومنع "فشل الدولة" في لبنان الذي هو الهدف الذي أعلنته إدارة بايدن يشكّل خطوطًا متميّزة للجهود المبذولة. ويجب على صنّاع السياسات أن يحاولوا فصلها قدر الإمكان.

قد تتقاطع أحيانًا أهداف مواجهة حزب اللّه مع منع انهيار لبنان. مثلًا قد يكون للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على المؤسّسات المالية اللبنانية لمكافحة الفساد الرسمي بعض الفائدة في مكافحة حزب اللّه، حيث إن تدابير مكافحة الفساد قد تغلق من الناحية النظرية قنوات التمويل غير المشروعة التي يستغلّها حزب اللّه. لكن الخلط بين أولويتين رئيسيتين لواشنطن في لبنان من شأنه أن يؤدّي إلى سياسة أقلّ فعالية. إن أي شيء يشير إلى الأهمية الأساسية بالنسبة لواشنطن في مواجهة حزب اللّه من شأنه أن يزيد من تقويض رسائل الولايات المتحدة بشأن الإصلاح. مثلًا قد يظنّ المصرفيون أن التدابير الأميركية ضدّ الفساد غير جدّية وأن

الهدف هو فقط قطع تمويل حزب اللّه، وكذلك تركيز العقوبات بتهم الفساد على شركاء للحزب حينها لن يكون رسالة فعّالة حول الإصلاح.

أحيانًا قد يقع هدفا واشنطن الإثنان في حالة صراع مباشر. من قبيل ذلك أن يبدو رياض سلامة مدعومًا من أميركا ولديه حصانة في مواجهة محاولات إزاحته. كذلك عندما يقف شركاء واشنطن التقليديون في مكافحة تمويل الإرهاب في طريق الإصلاحات اللازمة للإنقاذ الوطني اللبناني قد يضطر صناع القرار في الولايات المتحدة إلى الاختيار.

إن المحاولات الأميركية الرامية إلى تشجيع الإصلاح قد تكون خاطئة في التفسير أو غير فعّالة. لا ينبغي لواشنطن أن تخاطر بتقويض رسالتها بشأن الإصلاح بخطاب مبالغ عن حزب اللّه. إن ربط كل شيء بحزب اللّه يشتّت الانتباه عن أولويات الإصلاح الأخرى وعلى أية حال هذا الأمر لا يجيب حقًا عن المخاوف الأساسية التي تساور الولايات المتحدة بشأن المنظّمة.

يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على تخفيف الخطر الحقيقي الذي يشكّله حزب اللّه على مصالح الولايات المتحدة دون السماح لهذا التهديد باستهلاك بقيّة سياستها اللبنانية. فهي تحتاج فقط إلى أن تفكّر بوضوح في أولوياتها الرئيسية في لبنان وأن تفهم كيف يمكن أن تتفاعل ويعضد بعضها بعضًا.

الولايات المتحدة لا تحتاج إلى التخلّي عن محاولة مواجهة حزب اللّه، بل إنها تحتاج فقط إلى التعامل مع انهيار لبنان باعتباره مشكلة سياسية في حدّ ذاتها وليس جزءًا فرعيًا من مكافحة حزب اللّه أو إنهاء "نفوذ إيران الخبيث" في المنطقة. وعليها أن تدرك أن سياسة لمنع دولة فاشلة في لبنان، مفهومة بشكل مناسب، هي سياسة عليها أن تواجه "حزب المصرف".

يبدو أن إدارة بايدن تسير في الاتجاه الصحيح (يعطي أمثلة من تصريحات لفيكتوريا نولاد ودورثي شيا حول لبنان لم يُذكر فيها حزب اللّه بل ركزّت على دعم الإصلاح ومواجهة الفساد). ولا يجب على مسؤولي الولايات المتحدة أن يذكروا حزب اللّه في كل فرصة ممكنة لأنه من الثابت أساسًا أن تواصل أي إدارة أميركية انتهاج سياسات مناهضة لحزب اللّه. إن إدارة بايدن ليست استثناء. وعلى واشنطن أن تدرك أن منع الدولة الفاشلة يشكّل أولوية سياسية خاصة بها ومستقلّة عن حزب اللّه. ولحسن الحظ أن إدارة بايدن تبدو مدركة لذلك حتى الآن.

توصيات أميركية لمنافسة روسيا والصين في الشرق الأوسط

الموضوع

دراسة بعنوان "مفترق طرق المنافسة: الصين وروسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط" صادرة عن معهد راند الأميركي بتاريخ 22 شباط 2022[1].

الملخّص التنفيذي

يُعَدّ مفهوم المنافسة الاستراتيجية مركزيًا في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2017 واستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018، وقد عُرّف المفهوم في الاستراتيجية على أنّه يمثّل حقبة جديدة من التنافس بين الدول التي تتميّز بـ "تزايد التنافس السياسي والاقتصادي والعسكري المتنامي". وقد استبعدت كل من استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع التهديدات التي لطالما صبغت نصوص الوثائق السابقة كالإرهاب مثلًا، وعوضًا عن ذلك زادت المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا باعتبارها التركيز الصحيح على السياسة الأمنية للولايات المتحدة.

وتستند إعادة ترتيب الأولويات هذه إلى رغبة الصين وروسيا في تصدير نموذجيهما الاستبداديَّين، وإزالة النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، واكتساب النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري على البلدان الأخرى. لذلك فإنّ أحدث نسختَين من استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني تمثّلان تحوّلًا نموذجيًا في الصراعات منخفضة الحدّة ضدّ جهات فاعلة لا دولتية كانت الولايات المتحدة تحاربها منذ عام 2001. وبدلًا من ذلك تعيد هذه الاستراتيجيات تركيز الجهد الوطني الأميركي نحو المنافسة بين القوى العظمى، أي المنافسة في وقت السلم بين الدول القوية، وتدرك ضمنًا أنّ البيئة العالمية لم تعد أحادية القطب.

رغم أن المنافسة الاستراتيجية ذات طابع عالمي من الناحية النظرية، فإنّ الجهود التنافسية التي بذلتها الولايات المتحدة اتجهت مؤخرًا نحو التركيز على آسيا وأوروبا. إن التركيز على هاتين المنطقتين يعكس

[1] Becca Wasser, Howard J. Shatz, John J. Drennan, Andrew Scobell, Brian G. Carlson, Yvonne K. Crane, "Crossroads of Competition", RAND Corporation, February 2022.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA325-1.html

موضــوعًا مشــتركًا آخر لنظام التنمية الوطنية ونظام الأمن القومي: فالولايات المتحدة لديها موارد محدودة، وبالتالي يجب عليها أن تحدّد أولويات أنشــطتها. ولكن بنفس الطريقة التي خيضــت فيها الحرب الباردة في بلدان خارج الولايات المتحدة ومجالات نفوذ الاتحاد الســوفياتي، فإن الدول الطرفية قد تلعب دورًا مهمًا مرّة أخرى في هذا العصر الجديد من المنافسة.

يدرس هذا التقرير التنافس الاســتراتيجي بين الولايات المتحدة والصــين وروســيا في أحد هذه المجالات الهامشية. ويعتبر الشرق الأوسط منطقة تهمّ جميع الدول الرئيسية الثلاث لكنها ليست مجاورة جغرافيًا لأي منها ولكل من البلدان الثلاثة درجات متفاوتة من النفوذ فيها. ونظرًا لدورها التاريخي في المنطقة تُعتبَر الولايات المتحدة الجهة الفاعلة المهيمنة مقارنة بالصــين وروســيا، لكن هاتين الدولتين الأخيرتين تكتســبان مكانة كبيرة في مناطق معيّنة. ورغم أنّ الولايات المتحدة تركّز على أوروبا وآســيا بوصــفهما المنطقتين الرئيسيتين للمنافسة، فإنّ الأمر يتطلّب المزيد من الدراسة لفهم الكيفية التي يمكن أن تتبلور بها المنافسة بين الولايات المتحدة والصــين وروســيا، التي لن تقتصــر على هاتين المنطقتين بل على أماكن أخرى أيضًا. وسندرس الإجراءات الصينية والروسية باستخدام الأساليب النوعية (البحوث التاريخية، وتحليل المصادر الأولية والثانوية، والمقابلات مع صُــنّاع القرار الســياســي والخبراء من تلك البلدان) والإجراءات الكمية (تحليل البيانات الاقتصادية، ومبيعات الأسلحة، وعلاقات القادة). ونجد أنّ الصين تركّز على الوصول إلى الاقتصاد وأنّ روسيا معنية أساسًا بالمسائل الأمنية. وبالتالي ستواجه الولايات المتحدة ديناميات تنافسية مختلفة مع كل منهما.

أثناء كتابة هذا التقرير لم يكن هناك تداخل يُذكر بين النهجين الصيني والروسي حيال المنطقة. وأدّى ذلك إلى خلق موقف تسعى فيه كل من الصين وروسيا إلى تحقيق أهدافهما الأساسية، والهدف الثانوي تمثّل بقضــم نفوذ الولايات المتحدة من دون خلق احتكاك في علاقتهما الثنائية. وعلى الرغم من الافتقار إلى المنافســة بين بكين وموسكو حتى الآن، هناك مجالات منفصــلة حيث قد تنشــأ دينامية تنافســية محدودة بينهما في المســتقبل، وخاصــة في أســواق الأســلحة المتخصّــصــة مثل الأنظمة غير المأهولة، وعقود البنية الأساسية، والهيدروكربونات. ورغم وجود منافسة فإنّ المسؤولين والمحلّلين الصينيين والروسيين الذين أجريت معهم مقابلات بشــأن هذا المشــروع أثاروا جميعًا إمكانية التعاون مع الولايات المتحدة. ليس من الواضح إذا كانت هذه مجرّد نقاط كلامية أو تمثّل طموحًا حقيقيًا، لكن تجدر الملاحظة إلى أنّ التعاون يمكن أن يكون مفيدًا لجميع الأطراف، رغم أنّ هذا التعاون يجب أن يتم بطريقة لا تعطي بكين أو موســكو حدًا لا مبرّر له. وفي نهاية المطاف فإنّ المنافسة الاستراتيجية هي السياسة المعلَنة التي تدفع سياسة الولايات المتحدة نحو الصين وروسيا (والتعاون معهما). ويدرج كل من هذين البلدين عناصر المنافسة الاستراتيجية في سياساتهما وإجراءاتهما الخاصة. وبناء على ذلك يوجد الكثير من المناهج حيث يستطيع صُنّاع القرار

السياسي في الولايات المتحدة النظر فيها ضمن سعيهم لتحسين موقف الولايات المتحدة إزاء الصين وروسيا في الشرق الأوسط:

- يمكن للولايات المتحدة أن تفعل الكثير- إذا اختارت ذلك - في الشرق الأوسط، وبغضّ النظر عن أنشطة روسيا والصين، مثل العمل على تسوية النزاعات الداخلية، والمساعدة على بناء علاقات تجارية واستثمارية بين شركات الولايات المتحدة والمنطقة، وتقديم المعونة حيثما كان ذلك ضروريًا ومفيدًا. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزّز دور الولايات المتحدة بوصفها القوّة الخارجية الرائدة في المنطقة.
- يمكن أن تكون بعض الأنشطة الصينية والروسية مفيدة لبلدان المنطقة، مثل مشاريع البنية التحتية الصينية. ويمكن للولايات المتحدة أن تشارك في مساعدة الجهات الفاعلة المحلّية على الاستفادة من تلك الأنشطة بطرق تزيد من الفوائد التي تعود على المنطقة بشكل لا يضرّ مصالح الولايات المتحدة.
- بناء على ذلك، على الولايات المتحدة أن تكون انتقائية في الأنشطة الصينية والروسية التي تحاول مواجهتها في المنطقة. وإن عدم القيام بذلك يمكن أن يفرض تكاليف على الولايات المتحدة بمرور الوقت، وعلى أميركا أن تتجنّب ربط الاهتمام بالموارد. وينبغي لهذه الانتقائية أن تكون مدفوعة بفهم قوي لأهداف الصين وروسيا في المنطقة، وينبغي لصانعي القرار أن يكونوا متيقّظين بشكل خاص إزاء الأنشطة التي لا تتوافق مع هذه الأهداف. واستجابة لذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تتّخذ إجراءات تنافسية عندما ترى واشنطن أنّ مصالحها الأساسية في المنطقة معرَّضة للخطر.
- قد تجد الولايات المتحدة في إعطاء الأولوية للأنشطة في البلدان التي تستضيف أنشطة صينية وروسية مهمّة تتعارض مع المصالح الأميركية. أن أكبر المستهدفين في المنافسة المستقبلية هم البحرين ومصر وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة، وهي دول مهمّة أيضًا لمصالح الولايات المتحدة الأساسية في المنطقة.
- قد تختار الولايات المتحدة تنفيذ استراتيجيات تنافسية تهدف إلى إيجاد معضلات لبكين وموسكو تربط بين مواردهما واهتمامهما وتقلّل من قدرتهما على المنافسة. مثل هذه الاستراتيجيات التنافسية في الشرق الأوسط من شأنها أن تكمل تلك التي يجري تنفيذها بالفعل في آسيا وأوروبا، ومن المرجَّح أن تكون أقلّ خطورة.
- رغم أنّ الولايات المتحدة قد تحاول التصدّي للأنشطة الصينية والروسية، فالمحدّد لما إذا كانت أي إجراءات استراتيجية ناجحة أو فاشلة هو في نهاية المطاف بلدان الشرق الأوسط. ويمكن للولايات المتحدة أن تمارس مجموعة متنوّعة من وسائل التأثير، ولكن ينبغي أن تزن ردود الفعل الإقليمية المحتملة ومدى حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة.
- أخيرًا، يجب على الولايات المتحدة رغم وجود فرص قليلة أن تحدّد مجالات التعاون مع الصين وروسيا. ويمكن أن يكون الموقف التعاوني أكثر جاذبية لبلدان المنطقة في بعض الحالات، ومن شأنه أن يقلّل من خطر إجبارها على الاختيار وتبنّي ما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

بيان روسي – صيني مشترك حول عصر جديد للعلاقات الدولية

الموضوع

زار الرّئيس الرّوسيّ فلاديمير بوتين الصّين في الرّابع من شباط هذا العام (2022) بدعوة من رئيس جمهوريّة الصّين الشّعبيّة شي جين بينغ. وأجرى الرّئيسان مباحاثاتهما في بكين وشاركا في الحفل الافتتاحيّ لدورة الألعاب الأولمبيّة الشّتويّة الرّابعة والعشرين. وفي ختام الزيارة أصدرت الدولتان بيانًا مشتركًا بشأن "دخول العلاقات الدولية في عصر جديد والتنمية المستدامة العالمية".

نصّ البيان

يمرّ العالم اليوم بتغيّرات هائلة، وتدخل البشرية حقبة جديدة من التطوّر السريع والتحوّل العميق. إننا نرى أن تطوّر مثل هذه العمليات والظواهر يمثّل التعدّدية القُطبيّة، والعولمة الاقتصـادية، وظهور مجتمع المعلومات، والتنوع الثقافي، وتحوّل بنية الحوكمة العالمية والنظام العالمي؛ وتزايد الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول؛ وظهور اتجاه نحو إعادة توزيع السـلطة في العالم؛ ويُظهر المجتمع الدولي طلبًا متزايدًا على القيادة الهادفة إلى التنمية السلمية والتدريجية. وفي نفس الوقت، وعلى إثر استمرار عدوى كورونا بالانتشار، يستمرّ الوضع الأمنيّ إقليميًا وعالميًا بالتّعقيد، بالإضافة إلى ازدياد متواصل في التّحدّيات والتّهديدات العالميّة يومًا بعد يوم. إنّ البعض ممّن يشكّلون أقليّة على المستوى العالميّ لا ينفكّون يحضّون على انتهاج نهج الأحاديّة القطبيّة في معالجة القضايا العالميّة واللّجوء إلى العنف، ويتدخّلون في الشّؤون الدّاخليّة لدول أخرى متعدّين على مصـالحها وحقوقها المشـروعة، ويحرّكون النّزاعات والخصـومات والخلافات، ما يعرقل تطوّر البشـرية وتقدّمها بالرّغم من مخالفة المجتمع الدّوليّ لذلك.

يدعو الجانبان جميع الدول إلى السعي لتحقيق الرفاهية للجميع ، وتحقيقًا لهذه الغايات، عبر الحوار والثقة المتبادلة، وتعزيز التفاهم المتبادل، وتأييد القيم الإنسانية العالمية مثل السلام والتنمية والمساواة والعدالة والديمقراطية والحرية، واحترام حقوق الشعوب في تحديد مسارات التنمية لبلدانها بشكل مستقلّ وسيادة الدول وأمنها ومصالحها الإنمائية، وحماية الهيكل الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة والنظام العالمي القائم على القانون الدولي، والسعي إلى تعدّدية قطبية حقيقية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي يلعب دورًا مركزيًا وتنسيقيًا، ويعزّز علاقات دولية أكثر ديمقراطية ، ويضمن السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

الفصل الأول:

يتوافق الطّرفان على أنّ الدّيمقراطيّة قيمة إنسانيّة عالميّة وليست امتيازًا خاصًا بعدّد محدود من الدّول، وأنّ تعزيزها وحمايتها هو مسؤوليّة مشتركة على كلّ المجتمعات في العالم. ويؤمنان بأنّ الدّيمقراطيّة هي وسيلة المواطنين للمشاركة في الحكم إلى جانب حكومة بلادهم، مع الأخذ في الحسبان تحسين مستوى رفاهيّة الشّعب وتطبيق مبدأ الحكومة الشّعبيّة. تمارَس الدّيمقراطيّة في مختلف ميادين الحياة العامّة كجزء من عمليّة شاملةٍ وتعكس مصالح الشّعب بأكمله وإرادتَه، وتضمن له حقوقه وتؤمّن له احتياجاته وتحمي مصالحه. لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع لتوجيه البلدان في إرساء الديمقراطية. يمكن للأمّة أن تختار مثل هذه الأشكال والأساليب لتطبيق الديمقراطية التي تناسب دولتها الخاصة، على أساس نظامها الاجتماعي والسياسي وخلفيتها التاريخية وتقاليدها وخصائصها الثقافية الفريدة. الأمر متروك فقط لشعب البلد ليقرّر ما إذا كانت دولته ديمقراطية.

ويشير الجانبان إلى أن روسيا والصين، باعتبارهما قوّتين عالميّتين لهما تراث ثقافي وتاريخي ثري، لديهما تقاليد ديمقراطية طويلة الأمد، تعتمد على آلاف السنين من الخبرة في التنمية، والدعم الشعبي الواسع، ومراعاة احتياجات ومصالح المواطنين. تضمن روسيا والصين لشعبيهما حق المشاركة بمختلف الوسائل والأشكال في إدارة الدولة والحياة العامة وفقًا للقانون.

وأشار الجانبان إلى أن المبادئ الديمقراطية يتمّ تطبيقها على المستوى العالمي، وكذلك في إدارة الدولة. إن محاولات دول معيّنة لفرض "معاييرها الديمقراطية" الخاصة بها على بلدان أخرى، من أجل احتكار الحق في تقييم مستوى الامتثال للمعايير الديمقراطية، ورسم خطوط فاصلة على أساس الأيديولوجية، بما في ذلك عن طريق إنشاء كتل حصرية وتحالفات مصالح، تثبت أنها ليست سوى انتهاك للديمقراطية وتتعارض مع روح الديمقراطية وقيمها الحقيقية. محاولات تسلّط كهذه تشكّل تهديدًا خطيرًا على السّلام والاستقرار الإقليميّ والعالميّ وتقوّض الاستقرار في النّظام العالميّ.

يؤمن الطّرفان بأنّه لا يجب تطويع الدّفاع عن الدّيمقراطيّة وحقوق الأنسان كأداة لممارسة الضغط على بلدان أخرى. وهما يعارضان إساءة استعمال قيم الدّيمقراطيّة والتدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول المستقلّة بذريعة حماية الدّيمقراطيّة وحقوق الأنسان وأيّةَ محاولاتِ تحريضٍ على الانقسامات والنّزاعات في العالم. ويدعوان المجتمع الدّولي لاحترام التّنوّع الثّقافيّ والحضاريّ وحقّ الشّعوب في تقرير مصيرها بنفسها. وهما مستعدّان للتّعاون مع كلّ الشّركاء المهتمّين بالأمر لتعزيز الديمقراطية الأصيلة، ويلفتان إلى أنّ ميثاق الأمم المتّحدة والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان وضعا أهدافًا نبيلة في مجال حقوق الإنسان الدّوليّة وأركزا مبادئ أساسيّةً، على جميع الدّول الامتثال لها ورصدها في العمل. وفي نفس الوقت، لكلّ أمّة معالمها الوطنيّة الّتي تتفرّد بها، وتاريخها وثقافتها ونظامها الاجتماعي، ومستوى من النّمو الاجتماعي والاقتصادي؛ فينبغي النّظر

إلى الحقيقة المطلقة لحقوق الإنسان بمنظار الوضع الحاصل في كلّ بلد، ويجب حمايتها تبعًا للحالة الخاصّة بكلّ بلد وحاجات شعبه.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسؤوليّة مشتركة بين أعضاء المجتمع الدّولي؛ على جميع الدّول بالتّساوي أن تُوَلِّي حقوق الإنسان أولويّة بكل فئاتها وأن تعزّزها بأسلوب منهجي. يجب أن يتمّ التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان الدّوليّة على شكل حوار بين النّظراء. ويجب أن تتمتّع جميع الدول بفرص متساوية في حقّها في التنمية. ينبغي أن يقوم التفاعل والتعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان على أساس مبدأ المساواة بين كلّ الدّول والاحترام المتبادل فيما بينها من أجل تعزيز الهيكل الدولي لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني:

يعتقد الجانبان أن السلام والتنمية والتعاون هي جوهر النظام الدولي الحديث. إن التنمية محرّك رئيسي في ضمان ازدهار الدّول. يشكّل الوباء المستمر لعدوى فيروس كورونا الجديد تحدّيًا خطيرًا لتحقيق خطّة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. من الضروري تعزيز علاقات الشراكة من أجل التنمية العالمية والتأكد من تحديد المرحلة الجديدة من التنمية العالمية من خلال التوازن والانسجام والشمول.

يسعى الجانبان إلى المضيّ قُدمًا في عملهما لربط خطط التنمية الخاصة بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق بهدف تكثيف التعاون العملي بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والصين في مختلف المجالات وتعزيز الترابط الأكبر بين منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق أوراسيا. يؤكّد الجانبان مجدّدا على تركيزهما على بناء الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى بالتوازي وبالتنسيق مع بناء الحزام والطريق لتعزيز تنمية الاتحادات الإقليمية وكذلك عمليات التكامل الثنائية والمتعدّدة الأطراف لصالح شعوب القارّة الأوراسية. اتّفق الجانبان على مواصلة تكثيف التعاون العملي باستمرار من أجل التنمية المستدامة في القطب الشمالي.

سيعزّز الجانبان التعاون في إطار الآليات المتعدّدة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، ويشجّعان المجتمع الدولي على إعطاء الأولويّة لقضايا التنمية في تنسيق السياسة الكليّة العالمية. ويدعو الطرفان البلدان المتقدمة إلى تنفيذ التزاماتها الرسمية بشأن المساعدة الإنمائية بحسن نيّة، وتوفير المزيد من الموارد للبلدان النامية، ومعالجة التنمية غير المتكافئة للدول، والعمل على تعويض هذه الاختلالات داخل الدول، وتعزيز التعاون الإنمائي العالمي والدولي. ويؤكّد الجانب الروسي استعداده لمواصلة العمل على مبادرة التنمية العالمية التي اقترحتها الصين، بما في ذلك المشاركة في أنشطة مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن أجل تسريع تنفيذ أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، يدعو الجانبان المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية في المجالات الرئيسية للتعاون مثل الحدّ من الفقر، والأمن الغذائي، ومكافحة الأوبئة، وتمويل التنمية، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية الخضراء والتصنيع والاقتصاد الرقمي وتوصيل البنية التحتية.

يدعو الجانبان المجتمع الدولي إلى خلق ظروف منفتحة ومتساوية وعادلة وغير تمييزية للتنمية العلمية والتكنولوجية، من أجل تسريع التنفيذ العملي للتقدم العلمي والتكنولوجي من أجل تحديد محرّكات جديدة للنموّ الاقتصادي.

يدعو الجانبان جميع الدول إلى تعزيز التعاون في مجال النقل، وإلى بناء العلاقات بنشاط وتبادل المعرفة في بناء مرافق النقل، بما في ذلك النقل الذكي والنقل المستدام، وتطوير واستخدام طُرق القُطب الشمالي، وكذلك تطوير مجالات أخرى لدعم العالم بعد الوباء.

يتّخذ الجانبان إجراءات جادّة ويقدّمان مساهمة مهمة في مكافحة تغيّر المناخ. أثناء الاحتفال المشترك بالذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ، يعيد الطرفان تأكيد التزامهما بهذه الاتفاقية وكذلك بأهداف ومبادئ وأحكام اتفاق باريس، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. يعمل الجانبان معًا لضمان التّنفيذ الكامل والفعّال لاتفاق باريس، ويبقى الطرفان ملتزمين بالوفاء بالالتزامات التي تعهّدا بها، ويتوقّع الطرفان أن تضمن الدول المتقدمة بالفعل توفير 100 مليار دولار سنويًا من تمويل المناخ للدول النامية. ويعارض الجانبان إقامة حواجز جديدة في التجارة الدولية بحجّة مكافحة تغيّر المناخ.

يدعم الجانبان بقوّة تطوير التعاون والتبادلات الدولية في مجال التنوّع البيولوجي، والمشاركة بنشاط في عملية القيادة العالمية ذات الصلة، ويعتزمان بشكل مشترك تعزيز التنمية المتناغمة للبشرية والطبيعة وكذلك التحوّل الأخضر لضمان التنمية العالمية المستدامة.

يقيّم رؤساء الدول بشكل إيجابي التفاعل الفعّال بين روسيا والصين في الصيغ الثنائية والمتعدّدة الأطراف مع التركيز على مكافحة جائحة COVID-19 وحماية الحياة والصحّة لسكّان البلدين وشعوب العالم. وسيعمل الطرفان على زيادة التعاون في تطوير وتصنيع لقاحات ضدّ عدوى فيروس كورونا الجديد، وكذلك الأدوية الطبّية لعلاجه، وتعزيز التعاون في الصحة العامة والطبّ الحديث. يخطّط الجانبان لتعزيز التنسيق في الإجراءات الوبائية لضمان حماية قوّية للصحة والسلامة والنظام في الاتصالات بين مواطني البلدين. وأثنى الجانبان على عمل السلطات والأقاليم المختصّة في البلدين على تنفيذ إجراءات الحجر الصحي في المناطق الحدوديّة وضمان التّشغيل المستقرّ للمنافذ الحدودية، ويعتزمان النظر في إنشاء آليّة مشتركة للسيطرة على الأوبئة والوقاية منها في المناطق الحدودية من خلال التخطيط المشترك لتدابير مكافحة الوباء التي سيتمّ اتخاذها عند نقاط التفتيش الحدودية، وتبادل المعلومات، وتعزيز البنى التحتية، وتحسين كفاءة التخليص الجمركي للسلع.

وأكّد الجانبان أن التأكّد من أصل الإصابة بفيروس كورونا المستجدّ هو مسألة علمية. يجب أن يستند البحث في هذا الموضوع إلى المعرفة العالمية، وهذا يتطلّب التعاون بين العلماء من جميع أنحاء العالم. ويعارض

الطرفان تسييس هذه القضية. يرحّب الجانب الروسي بالعمل الذي تمّ تنفيذه بالاشتراك بين الصين ومنظّمة الصحة العالمية لتحديد مصدر الإصابة بفيروس كورونا الجديد، ويدعم التقرير المشترك بين الصين ومنظّمة الصحة العالمية بشأن هذه المسألة. يدعو الجانبان المجتمع الدولي إلى التعزيز المشترك لمنهج علمي جادّ لدراسة أصل فيروس كورونا.

يدعم الجانب الروسي الاستضافة الناجحة من قِبل الجانب الصيني لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية وأولمبياد ذوي لاحتياجات الخاصّة في بكين في عام 2022.

يقدّر الجانبان مستوى التعاون الثنائي في الرياضة والحركة الأولمبية ويعربان عن استعدادهما للمساهمة في مزيد من التطوير التدريجي لها.

الفصل الثالث:

يشعر الطرفان بقلق بالغ إزاء التحدّيات الأمنية الدولية الخطيرة ويعتقدان أن مصير جميع الدول مترابط. ما من دولة تستطيع، ولا ينبغي لها، أن تضمن أمنها بمعزل عن أمن بقيّة العالم وعلى حساب أمن الدّول الأخرى. ينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك بنشاط في الحوكمة العالمية لضمان الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة والدائم.

يعيد الطرفان التأكيد على دعمهما المتبادل القوي لحماية مصالحهما الأساسية، وسيادة الدولة وسلامة أراضيها، ويعارضان تدخّل القوى الخارجية في شؤونهما الداخلية. يعيد الجانب الروسي تأكيد دعمه لمبدأ الصين الواحدة، ويؤكّد أن تايوان جزء لا يتجزّأ من الصين، ويعارض أيّ شكل من أشكال استقلال تايوان.

تقف روسيا والصين ضدّ محاولات القوى الخارجية لتقويض الأمن والاستقرار في المناطق المتاخمة المشتركة بينهما، وتعتزمان مواجهة تدخّل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة تحت أيّ ذريعة، ومعارضة الثورات الملونّة، وزيادة التعاون في المجالات المذكورة أعلاه.

يدين الجانبان الإرهاب بجميع مظاهره، ويعزّزان فكرة إنشاء جبهة عالمية واحدة لمكافحة الإرهاب، مع قيام الأمم المتحدة بدور مركزي، والدعوة إلى تنسيق سياسي أقوى ومشاركة بنّاءة في جهود مكافحة الإرهاب المتعدّدة الأطراف. يعارض الجانبان تسييس قضايا مكافحة الإرهاب واستخدامها كأدوات لسياسة الكيل بمكيالين، ويدينان ممارسة التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لأغراض جيوسياسية من خلال استخدام الجماعات الإرهابية والمتطرّفة وكذلك تحت ستار مكافحة الإرهاب والتطرّف الدوليين.

يعتقد الطرفان أن بعض الدّول والتحالفات والائتلافات العسكرية والسياسية تسعى إلى الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مزايا عسكرية أحاديّة الجانب تضرّ بأمن الآخرين، بما في ذلك من خلال استخدام ممارسات المنافسة غير العادلة، وتكثيف التنافس الجيوسياسي، وتأجيج العداء والمواجهة، وتقويض النظام

الأمني الدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي بشكل خطير. يعارض الطرفان المزيد من توسيع الناتو ويدعوان حلف شمال الأطلسي إلى التخلّي عن مقاربته الأيديولوجية للحرب الباردة، واحترام سيادة الدول الأخرى وأمنها ومصالحها، وتنوّع خلفيّاتها الحضارية والثقافية والتاريخية، وممارسة موقف عادل وموضوعي تجاه التنمية السلمية للدول الأخرى. يقف الجانبان ضدّ تشكيل هياكل كتلة مغلقة ومعسكرات متعارضة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويظلّان يقظين للغاية بشأن التأثير السلبي لاستراتيجية الولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادئ على السلام والاستقرار في المنطقة. بذلت روسيا والصين جهودًا متّسقة لبناء نظام أمني منصف ومنفتح وشامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (APR) غير موجّه ضدّ دول ثالثة ويعزّز السلام والاستقرار والازدهار.

يرحّب الجانبان بالبيان المشترك لزعماء الدول الخمس الممتلكة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنّب سباقات التسلّح، ويعتقد الطرفان أنه يتعيّن على جميع الدول الممتلكة للأسلحة النووية التخلّي عن عقليّة الحرب الباردة والمعادلة الصفريّة وتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن القومي وسحب الأسلحة النووية المنتشرة في الخارج والقضاء على التطوير غير المقيّد لنظام الدفاع الصاروخي العالمي المضادّ للصواريخ الباليستية (ABM) واتخاذ خطوات فعّالة للحدّ من مخاطر الحروب النووية وأيّ صراعات مسلّحة بين الدول ذات القدرات النووية العسكرية.

يعيد الجانبان التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وجزء مهمّ من نظام الأمن الدولي لما بعد الحرب، وتلعب دورًا لا غنى عنه في السلام والتنمية العالميين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزّز التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة والعمل معًا لحماية مصداقية الصكّ وفعاليّته وطابعه العالمي.

يشعر الجانبان بقلق بالغ إزاء الشراكة الأمنية الثلاثية بين أستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (AUKUS)، والتي تنصّ على تعاون أعمق بين أعضائها في المجالات التي تنطوي على الاستقرار الاستراتيجي، ولا سيّما قرارهم بدء التعاون في مجال الغوّاصات التي تعمل بالطاقة النووية. تعتقد روسيا والصين أن مثل هذه الإجراءات تتعارض مع أهداف الأمن والتنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتزيد من خطر حدوث سباق تسلّح في المنطقة، وتشكّل مخاطر جسيمة من انتشار الأسلحة النووية. يدين الجانبان بشدّة مثل هذه التحرّكات ويدعو الطرفان المشاركين في تحالف AUKUS إلى الوفاء بالتزاماتهم بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والصاروخية بحسن نيّة والعمل معًا لحماية السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

إن خطط اليابان لإطلاق المياه الملوّثة نوويًا من محطة فوكوشيما النووية المدمّرة في المحيط والتأثير البيئي المحتمل لمثل هذه الإجراءات تشكّل مصدر قلق عميق للجانبين. يؤكّد الجانبان على ضرورة التعامل

مع التخلّص من المياه الملوّثة بالأسلحة النووية بمسؤولية وتنفيذها بطريقة مناسبة على أساس الترتيبات بين الجانب الياباني والدول المجاورة والأطراف المهتمّة الأخرى والوكالات الدولية ذات الصِلة مع ضمان الشفافية والاستدلال العلمي ووفقًا للقانون الدولي.

يرى الجانبان أن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القضاء على الصواريخ المتوسّطة والقصيرة المدى، وتسريع البحث وتطوير الصواريخ الأرضية متوسّطة وقصيرة المدى، والرغبة في نشرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمناطق الأوروبية، وكذلك نقلها إلى الحلفاء، يؤدّي إلى زيادة التوتّر وانعدام الثقة، وزيادة المخاطر على الأمن الدولي والإقليمي، مما يؤدّي إلى إضعاف النظام الدولي لمنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وتقويض الاستقرار الاستراتيجي العالمي. الدعوة الموجّهة إلى الولايات المتحدة للاستجابة بشكل إيجابي للمبادرة الروسية والتخلّي عن خططها لنشر صواريخ أرضية متوسّطة وقصيرة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا. وسيواصل الجانبان الحفاظ على الاتصالات وتعزيز التنسيق بشأن هذه القضية.

يتعاطف الجانب الصيني ويدعم المقترحات التي قدّمها الاتحاد الروسي لإنشاء ضمانات أمنية طويلة الأجل ملزمة قانونًا في أوروبا.

ويشير الجانبان إلى أن شجب الولايات المتحدة لعدّد من الاتفاقيات الدولية الهامّة للحدّ من التسلّح له تأثير سلبي للغاية على الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. يعرب الجانبان عن قلقهما إزاء تقدّم خطط الولايات المتحدة لتطوير دفاع صاروخي عالمي ونشر عناصرها في مناطق مختلفة من العالم، إلى جانب بناء القدرات للأسلحة غير النووية عالية الدقّة لنزع سلاح الضربات والأهداف الاستراتيجية الأخرى. يشدّد الجانبان على أهمية الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ويدعمان بقوّة الدور المركزي للجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في تعزيز التعاون الدولي، والحفاظ على قانون الفضاء الدولي وتنظيمه في مجال الأنشطة الفضائية. ستواصل روسيا والصين زيادة التعاون في الأمور ذات الاهتمام المشترك مثل استدامة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل وتنمية الموارد الفضائية واستخدامها. يعارض الجانبان محاولات بعض الدول تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة مواجهة مسلّحة ويؤكّدان عزمهما على بذل كل الجهود اللازمة لمنع تسليح الفضاء وحدوث سباق تسلّح فيه. سوف يتصدّى الطرفان للأنشطة التي تهدف إلى تحقيق التفوّق العسكري في الفضاء واستخدامه في العمليات القتالية. يؤكّد الجانبان على الحاجة إلى إطلاق مفاوضات مبكّرة لإبرام صكّ متعدّد الأطراف ملزم قانونًا على أساس مشروع المعاهدة الروسية الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوّة أو التهديد باستخدامها ضدّ الأجسام الفضائية التي من شأنها أن توفّر أساسيات وضمانات موثوقة ضد سباق التسلّح وتسليح الفضاء الخارجي.

تؤكّد روسيا والصين أن تدابير الشفافية وبناء الثقة المناسبة، بما في ذلك مبادرة دولية / التزام سياسي بألا تكون أول من ينشر أسلحة في الفضاء، يمكن أن تسهم أيضًا في هدف منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء

الخارجي، ولكن مثل هذه التدابير ينبغي أن تكمّل ولا تحل محل النظام الفعال الملزم قانونًا الذي يحكم الأنشطة الفضائية.

يؤكّد الجانبان من جديد إيمانهما بأن اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) السامة وتدميرها (BWC) هي ركيزة أساسية للسلم والأمن الدوليين. تؤكّد روسيا والصين عزمهما على الحفاظ على مصداقية وفعالية الاتفاقية.

يؤكّد الجانبان على الحاجة إلى الاحترام الكامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وزيادة تعزيزها، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسّسي عليها، وتعزيز آلياتها، واعتماد بروتوكول ملزم قانونًا للاتفاقية مع آلية تحقّق فعالة، وكذلك من خلال التشاور والتعاون المنتظمين في معالجة أي قضيّة متعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

يؤكّد الجانبان أن أنشطة الأسلحة البيولوجية المحلّية والأجنبية التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها تثير مخاوف وأسئلة جدّية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بامتثالهم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. يشترك الجانبان في الرأي القائل بأن مثل هذه الأنشطة تشكّل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي للاتحاد الروسي والصين وتضرّ بأمن المناطق المعنية. يدعو الجانبان الولايات المتحدة وحلفائها إلى التصرّف بطريقة منفتحة وشفّافة ومسؤولة من خلال تقديم تقارير مناسبة عن أنشطتهم البيولوجية العسكرية التي تتمّ في الخارج وعلى أراضيهم الوطنية، ومن خلال دعم استئناف المفاوضات بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية الملزم قانونًا مع آلية تحقق فعالة.

يؤكّد الجانبان من جديد التزامهما بهدف الوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة الكيماوية، ويدعو الجانبان جميع الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيماوية إلى العمل معًا للحفاظ على مصداقيتها وفعاليتها. تشعر روسيا والصين بقلق بالغ إزاء تسييس منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وتدعو جميع أعضائها إلى تعزيز التضامن والتعاون وحماية تقاليد صُنع القرار التّوافقي. تصر روسيا والصين على أن الولايات المتحدة، بصفتها الطرف الوحيد في الاتفاقية التي لم تستكمل بعد عملية القضاء على الأسلحة الكيميائية، يجب أن تسرع في إزالة مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وأكّد الجانبان على أهمية الموازنة بين التزامات الدول بعدم الانتشار ومصالح التعاون الدولي المشروع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمواد والمعدّات ذات الصِلة للأغراض السلمية. يشير الجانبان إلى القرار المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي" الذي تم تبنيه في الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة بمبادرة من الصين وشاركت في رعايته روسيا، ويتطلّعون إلى تنفيذه بشكل متّسق وفقا للأهداف المنصوص عليها فيه.

يولي الجانبان أهمية كبيرة لقضايا الحوكمة في مجال الذكاء الاصطناعي. الجانبان مستعدّان لتعزيز الحوار والاتصالات حول الذكاء الاصطناعي.

يؤكّد الجانبان على اســتعدادهما لتعميق التعاون في مجال أمن المعلومات الدولي والمســاهمة في بناء بيئة تكنولوجيا معلومات واتصالات مفتوحة وآمنة ومستدامة ويمكن الوصول إليها. يؤكّد الجانبان أن مبادئ عدم اسـتخدام القوّة، واحترام السـيادة الوطنية وحقوق الإنسـان والحرّيات الأسـاسـية، وعدم التدخّل في الشـؤون الداخلية للدول الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، تنطبق على مساحة المعلومات. تؤكّد روسيا والصين من جديد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الاستجابة للتهديدات لأمن المعلومات الدولي، وتعربان عن دعمهما للمنظّمة في تطوير معايير جديدة لسلوك الدول في هذا المجال.

يرحّب الجانبان بتنفيذ عملية المفاوضـات العالمية بشـأن أمن المعلومات الدولي ضـمن آليّة واحدة، ويدعمان في هذا السـياق عمل فريق العمل المفتوح العضـوية التابع للأمم المتحدة المعنيّ بأمن واسـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (OEWG) 2021- 2025 (ICT) والتعبير عن استعدادهما للتحدث بصوت واحد داخلها. يعتبر الجانبان أنه من الضـروري تعزيز جهود المجتمع الدولي لتطوير معايير جديدة للسـلوك المسـؤول للدول، بما في ذلك القواعد القانونية، وكذلك الإعلان عن صـــكّ قانوني دولي ينظّم أنشـــطة الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات. يعتقد الجانبان أن المبادرة العالمية لأمن البيانات، التي اقترحها الجانب الصيني ودعمها، من حيث المبدأ، الجانب الروسي، توفّر أساسًا لمجموعة العمل لمناقشة وإعداد الاستجابات لتهديدات أمن البيانات والتهديدات الأخرى لأمن المعلومات الدولي.

يكرّر الجانبان دعمهما لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 247/74 و282/75، ويدعمان عمل لجنة الخبراء الحكوميين المختصّة ذات الصِلة، وتسهيل المفاوضات داخل الأمم المتحدة من أجل وضع اتفاقية دولية بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية. يشجّع الجانبان المشاركة البنّاءة لجميع الأطراف في المفاوضـات من أجل الاتفاق في أقرب وقت ممكن على اتفاقية ذات مصـداقية وعالمية وشـاملة وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والسبعين مع الالتزام الصارم بالقرار 282/75. لهذه الأغراض قدّمت روسيا والصين مشروع اتفاقية مشتركة كأساس للمفاوضات.

يؤيّد الجانبان تدويل إدارة الإنترنت، ويدافعان عن حقوق متساوية في إدارته، ويعتقدان أن أيّ محاولات للحدّ من حقّهما السيادي في تنظيم القطاعات الوطنية للإنترنت وضمان أمنها غير مقبولة، ويهتمّان بمشاركة أكبر من الاتحاد الدولي للاتصالات في معالجة هذه القضايا.

يعتزم الجانبان تعميق التعاون الثنائي في مجال أمن المعلومات الدولي على أســاس الاتفاقية الحكومية ذات الصـــلة لعام 2015. وتحقيقًا لهذه الغاية اتفق الجانبان على تبني خطة في المســتقبل القريب للتعاون بين روسيا والصين في هذا المجال.

الفصل الرابع:

يؤكّد الجانبان أن روسيا والصين، بصفتهما قوّتين عالميتين وعضوين دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تعتزمان التمسّك بشدّة بالمبادئ الأخلاقية وقبول مسؤوليتهما، والدعوة بقوّة إلى النظام الدولي مع الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، والدفاع عن النظام العالمي على أساس القانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التعدّدية القطبية وتعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وخلق معًا عالمًا أكثر ازدهارًا واستقرارًا وعدالة، وبناء علاقات دولية بشكل مشترك من نوع جديد. ويشير الجانب الروسي إلى أهمية مفهوم بناء "مجتمع المصير المشترك للبشرية" الذي اقترحه الجانب الصيني لضمان تضامن أكبر مع المجتمع الدولي وتوحيد الجهود في الاستجابة للتحدّيات المشتركة. ويشير الجانب الصيني إلى أهمّية الجهود التي يبذلها الجانب الروسي لإقامة نظام عادل متعدّد الأقطاب للعلاقات الدولية.

يعتزم الطرفان التمسّك بقوّة بنتائج الحرب العالمية الثانية والنظام العالمي القائم بعد الحرب، والدفاع عن سلطة الأمم المتحدة والعدالة في العلاقات الدولية، ومقاومة محاولات إنكار وتشويه وتزييف تاريخ الحرب العالمية الثانية.

ولمنع تكرار مأساة الحرب العالمية، يدين الجانبان بشدّة الأعمال التي تهدف إلى إنكار المسؤولية عن الفظائع التي ارتكبها النازيون الغزاة والمعتدون العسكريون والمتواطئون معهم، والتي تلطّخ شرف البلدان المنتصرة وتشوّه سمعتها.

يدعو الجانبان إلى إقامة نوع جديد من العلاقات بين القوى العالمية على أساس الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون متبادل المنفعة. ويؤكّدان مجدّدًا أن العلاقات الجديدة بين روسيا والصين تتفوّق على التحالفات السياسية والعسكرية في حقبة الحرب الباردة. لا حدود للصداقة بين الدولتين، ولا توجد مجالات تعاون "محظورة"، وتعزيز التعاون الاستراتيجي الثنائي لا يستهدف دولًا ثالثة ولا يتأثّر بالبيئة الدولية المتغيّرة والتغيرات الظرفية في بلدان ثالثة.

يؤكّد الجانبان على الحاجة إلى توطيد المجتمع الدولي وليس تقسيمه، وضرورة التعاون وليس المواجهة. ويعارض الطرفان عودة العلاقات الدولية إلى حالة المواجهة بين القوى الكبرى، عندما يقع الضعيف فريسة للأقوياء. يعتزم الطرفان مقاومة محاولات استبدال الصيغ والآليات المعترف بها عالميًا والتي تتفق مع القانون الدولي للقواعد الموضوعة في السرّ من قِبل دول أو كتل معيّنة من الدول، ويعارضون معالجة المشكلات الدولية بشكل غير مباشر وبدون إجماع، ويعارضون سياسات القوّة، والتنمّر، وعقوبات أحادية الجانب، وتطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية، وكذلك إساءة استخدام سياسات مراقبة الصادرات، ودعم تيسير التجارة بما يتماشى مع قواعد منظّمة التجارة العالمية (WTO).

أكّد الجانبان عزمهما على تعزيز تنسيق السياسة الخارجية، والسعي إلى التعدّدية الحقيقية، وتقوية التعاون على مِنصّات متعدّدة الأطراف، والدفاع عن المصالح المشتركة، ودعم توازن القوى الدولي والإقليمي، وتحسين الحكم العالمي.

يؤيّد الجانبان ويدافعان عن نظام التجارة متعدّد الأطراف القائم على الدور المركزي لمنظّمة التجارة العالمية، ويضطلعان بدور نشط في إعادة تشكيل منظّمة التجارة العالمية، ويعارضان التوجّهات الأحادية والحمائية. الجانبان على استعداد لتعزيز الحوار بين الشركاء وتنسيق المواقف بشأن القضايا التجارية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، والمساهمة في ضمان التشغيل المستدام والمستقر للقيم العالمية والإقليمية، وتعزيز نظام أكثر انفتاحًا وشمولًا وشفافية وغير تمييزي حسب التجارة الدولية والقواعد الاقتصادية.

يدعم الجانبان تنسيق مجموعة العشرين كمنتدى مهم لمناقشة قضايا التعاون الاقتصادي الدولي وإجراءات الاستجابة للأزمة، ويعزّزان بشكل مشترك روح التضامن والتعاون داخل مجموعة العشرين، ويدعمان الدور الريادي للمجموعة في مجالات مثل الكفاح الدولي ضد الأوبئة، والانتعاش الاقتصادي العالمي، والتنمية المستدامة الشاملة، وتحسين نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية بطريقة عادلة ورشيدة لمواجهة التحديات العالمية بشكل جماعي.

يدعم الجانبان الشراكة الإستراتيجية العميقة داخل البريكس، ويعزّزان التعاون الموسع في ثلاثة مجالات رئيسية: السياسة والأمن، والاقتصاد والتمويل، والتبادلات الإنسانية. على وجه الخصوص، تعتزم روسيا والصين تشجيع التفاعل في مجالات الصحة العامة والاقتصاد الرقمي والعلوم والابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن زيادة التنسيق بين دول البريكس على المِنصّات الدولية. يسعى الجانبان إلى زيادة تعزيز تنسيق "بريكس بلس" كآلية فعالة للحوار مع جمعيات التكامل الإقليمي ومنظّمات البلدان النامية والدول ذات الأسواق الناشئة.

سيدعم الجانب الروسي بشكل كامل رئاسة الجانب الصيني للاتحاد في عام 2022، وسيساعد في عقد قمّة بريكس الرابعة عشرة المثمرة.

تهدف روسيا والصين إلى تعزيز منظّمة شنغهاي للتعاون بشكل شامل وزيادة تعزيز دورها في تشكيل نظام عالمي متعدّد المراكز على أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميًا، والتعدّدية، والأمن المتكافئ والمشترك وغير القابل للتجزئة والشامل والمستدام.

يعتبر الجانبان أنه من المهم التنفيذ المستمرّ للاتفاقيات الخاصة بآليات محسّنة لمواجهة التحدّيات والتهديدات لأمن الدول الأعضاء في منظّمة شنغهاي للتعاون، وفي سياق تحقيق هذا الهدف، يجب الدعوة إلى توسيع وظائف الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظّمة شنغهاي للتعاون.

سيساهم الجانبان في إضفاء جودة وديناميكيات جديدة للتفاعل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظّمة شنغهاي للتعاون في مجالات التجارة والتصنيع والنقل والطاقة والتمويل والاستثمار والزراعة والجمارك والاتصالات والابتكار وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك من خلال استخدام التقنيات المتقدّمة، والموفّرة للموارد، والموفّرة للطاقة، والتكنولوجيا "الخضراء".

ويشير الجانبان إلى التفاعل المثمر داخل منظّمة شنغهاي للتعاون بموجب اتفاقية عام 2009 بين حكومات الدول الأعضاء في منظّمة شنغهاي للتعاون بشأن التعاون في مجال أمن المعلومات الدولي، وكذلك داخل فريق الخبراء المتخصّص. وفي هذا السياق، يرحبان باعتماد خطة العمل المشتركة لمنظّمة شنغهاي للتعاون بشأن ضمان أمن المعلومات الدولي للفترة 2022-2023 من قبل مجلس رؤساء الدول الأعضاء في المنظّمة في 17 أيلول/سبتمبر 2021 في دوشانبي.

تنطلق روسيا والصين من الأهمية المتزايدة للتعاون الثقافي والإنساني من أجل التنمية التقدمية لمنظّمة شنغهاي للتعاون. من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب الدول الأعضاء في منظّمة شنغهاي للتعاون، سيواصلان تعزيز التفاعل بشكل فعال في مجالات مثل الروابط الثقافية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والرعاية الصحيّة وحماية البيئة والسياحة والاتصالات بين الناس والرياضة.

ستواصل روسيا والصين العمل على تعزيز دور منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ كمِنصّة رائدة للحوار متعدّد الأطراف حول القضايا الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يعتزم الجانبان تكثيف العمل المنسّق للتنفيذ الناجح "لإرشادات بوتراجايا (Putrajaya) لتطوير منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حتى عام 2040" مع التركيز على خلق بيئة تجارة واستثمار حرّة ومنفتحة وعادلة وغير تمييزية وشفّافة ويمكن التنبّؤ بها في المنطقة. سيتمّ التركيز بشكل خاص على مكافحة جائحة عدوى فيروس كورونا الجديد والانتعاش الاقتصادي، ورقمنة مجموعة واسعة من مجالات الحياة المختلفة، والنمو الاقتصادي في المناطق النائية، وإقامة تفاعل بين منظّمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والجمعيات الإقليمية المتعدّدة الأطراف الأخرى ذات الأجندة المماثلة.

يعتزم الجانبان تطوير التعاون في إطار "روسيا والهند والصين"، وكذلك لتعزيز التفاعل في أماكن مثل قمّة شرق آسيا، ومنتدى الآسيان (ASEAN) الإقليمي حول الأمن، واجتماع وزراء دفاع الدول الأعضاء في الآسيان وشركاء الحوار. تدعم روسيا والصين الدور المركزي للآسيان في تطوير التعاون في شرق آسيا، ومواصلة زيادة التنسيق بشأن تعميق التعاون مع الآسيان، وتعزيز التعاون بشكل مشترك في مجالات الصحّة العامة، والتنمية المستدامة، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود. يعتزم الجانبان مواصلة العمل من أجل تعزيز دور الآسيان كعنصر رئيسي في الهيكل الإقليمي.

جدول زمني لأحداث الأزمة الأوكرانية

الموضوع

نظرًا لأهمية الأزمة الأوكرانية ولفهم كيفية وصولها إلى وضعيّتها الحالية أعدّت مديرية الدراسات الإستراتيجية هذا الجدول الزمني لأبرز الأحداث ذات الصِلة بدءًا من شهر آذار 2021.

الجدول الزمني

آذار 2021

- ندّدت كييف في الخامس من آذار بتصـــعيد العنف في شـــرق أوكرانيا، ودعت حلفاءها الغربيين إلى التدخّل. من المهمّ هنا الإشـارة إلى أن ما وصـفته كييف ب "التصـعيد" هو عودة العمليات العسـكرية بعد فترة من الهدوء وقد تكرّر كثيرًا في السنوات الماضية كلّما اشتعلت جبهة الدونباس.
- أعلنت وزارة الدفاع الأميركية عن حزمة مســاعدات أمنية بقيمة 125 مليون دولار لأوكرانيا. تشــمل الحزمة رادارات مضـادّة للمدفعية وأنظمة جوية مضـادّة للطائرات بدون طيّار ومعدّات اتصـالات آمنة ومعدّات حرب إلكترونية ومعدّات عسكرية للإخلاء الطبي.
- بداية تمارين Defender Europe[1] العسكرية: شاركت أوكرانيا في هذه التدريبات لأوّل مرّة (استمرّت التمرينات حتى حزيران) وذكرت بيانات المناورة أن أحد أهدافها هو تعزيز قدرة الدول المشــاركة على العمل كشـركاء أمنيّين اسـتراتيجيين في مناطق غرب البلقان والبحر الأسـود مع الحفاظ على قدراتهم في شمال أوروبا والقوقاز وأوكرانيا وإفريقيا.

[1] هو تدريب سنوي مشترك واسع النطاق بقيادة الجيش الأميركي مصمّم لبناء الاستعداد وقابلية التشغيل البيني بين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والجيوش الحليفة. شارك في المناورات ما يقرب من 28000 جندي من القوّات متعدّدة الجنسيات من 26 دولة لإجّراء عمليات متزامنة تقريبًا عبر أكثر من 30 مجال تدريب في 12 دولة. شاركت أوكرانيا في هذه المناورات لأوّل مرّة في العام 2021.

نيسان 2021

- أكّد الرئيس الأميركي جو بايدن في 2 نيسان "دعمه الثابت" لأوكرانيا.
- في 9 نيسان، رفضت كييف مزاعم موسكو بأنها تستعدّ لشنّ هجوم عسكري على المتمرّدين الشرقيين.
- أعلنت تركيا أن الولايات المتحدة تخطّط لإرسال سفينتين حربيّتين إلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور.
- اعترضت موسكو في 13 نيسان على نقل القوّات الأميركية من "أميركا الشمالية عبر المحيط الأطلسي إلى أوروبا"، بعد يوم من قرار واشنطن إرسال 500 جندي إضافي إلى ألمانيا.
- اتّهمت روسيا الولايات المتحدة والناتو بتحويل أوكرانيا إلى "برميل بارود". جاء هذا الاتهام بعد إعلان مجموعة من الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة أنها سترسل الدعم العسكري لأوكرانيا.
- بعد لقاء بين الرئيس الأوكراني زيلينسكي وأمين عام حلف الناتو، قال زيلينسكي "إن الوقت قد حان لكي يمضي الناتو قُدمًا مع رغبة أوكرانيا الطويلة في العضوية".
- بدأت روسيا بحشد القوّات والمعدّات على طول حدودها مع أوكرانيا.
- تركّز اهتمام المجتمع الدولي على الجولة الأخيرة من التوتّرات بين أوكرانيا وروسيا. اتهمت كييف وشركاؤها الدوليون موسكو بتركيز غير مبرّر للقوّات والمعدّات على طول الحدود الأوكرانية. في الوقت نفسه، تصرّفت موسكو كما لو لم يكن هناك شيء غير عادي، وأنّ ما يجري مجرّد جولة أخرى من اختبارات استعداد القوّات المسلّحة الروسية بعد فترة الشتاء من التدريب. مع العلم أن مثل هذه الاستعدادات كانت تحدث سنويًا إلا أن المفارقة هذه المرّة هي حجم ونطاق الأنشطة العسكرية الروسية بالقرب من الحدود الأوكرانية. حتى قبل أن تبدأ موسكو في نقل المعدّات والقوّات إلى الحدود الغربية في الربيع، كان ما يقرب من 87000 جندي روسي متمركزين هناك بالفعل. كانت هذه نتيجة مباشرة للقرارات الروسية التي اتخذت في العام 2014 لإنشاء بنية تحتية عسكرية دائمة بالقرب من الحدود مع أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم.
- قال وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو إن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ينقلان قوّات إلى حدود الجزء الأوروبي من الاتحاد الروسي، ويخطّطان لنشر 40 ألف جندي وأسلحة ومعدّات، بما في ذلك الطيران الاستراتيجي.

حزيران 2021

- قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن الناتو وافق على انضمام أوكرانيا إلى الحلف. بعد هذا الكلام صرّح أمين عام الناتو أن عملية انضمام أوكرانيا إلى الحلف "ما زالت بحاجة إلى وقت".
- رفض الرئيس الأميركي الإجابة عن سؤال حول إمكانية انضمام أوكرانيا إلى الناتو.

تموز 2021

- قمّة بين بوتين وبايدن تناولا فيها الملّف الأوكراني دون الوصول إلى أيّ اتفاق.

أيلول 2021

- استقبل الرئيس الأميركي بايدن الرئيس الأوكراني زيلينسكي في البيت الأبيض ووعده بتقديم "دعم أميركي ضدّ أيّ عدوان روسي".
- بدأت روسيا وبيلاروسيا Zapad-2021، وهي مناورة عسكرية مشتركة واسعة النطاق تجري كل أربع سنوات، ووفقًا لوزارة الدفاع الروسية، شارك هذا العام 200 ألف جندي روسي بالإضافة إلى دبّابات ومعدّات مدرّعة أخرى. وبعد انتهاء التمرين انتشر عدّد كبير من القوّات الروسية في مناطق شمال وشرق أوكرانيا وكذلك في شبه جزيرة القرم.
- تعهّدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية تصل إلى 60 مليون دولار لأوكرانيا.

تشرين الأول 2021

- أعلن الناتو نيّته إرسال المزيد من القوّات والصواريخ والطائرات إلى أوروبا والعمل على "تحسين جاهزية وفعالية الرادع النووي".
- بدأت روسيا في نقل القوّات والمعدّات العسكرية بالقرب من الحدود مع أوكرانيا، مما أثار مخاوف بشأن غزو محتمل.

تشرين الثاني 2021

- أظهرت صور الأقمار الصناعية حشدًا جديدًا للقوّات الروسية على الحدود مع أوكرانيا، وصرّحت كييف إن موسكو حشدت 100000 جندي إلى جانب الدبّابات والمعدّات العسكرية الأخرى.

كانون الأول 2021

- في 7 كانون الأول، حذّر الرئيس الأميركي جو بايدن روسيا من عقوبات اقتصادية غربية كاسحة إذا غزت أوكرانيا.
- في 17 كانون الأول، قدّمت روسيا مطالب أمنية مفصّلة إلى حلف الناتو[2].

[2] نشرت وزارة الخارجية الروسية بنود مسوّدة الاتفاقية التي أرسلتها روسيا إلى حلف الناتو وتضمّنت المطالب فرض حظر على دخول أوكرانيا إلى الناتو ووضع حدّ لنشر القوّات والأسلحة في الجناح الشرقي للناتو، مما يؤدّي في الواقع إلى إعادة قوات الناتو إلى حيث كانت تتمركز في عام 1997، قبل التوسع شرقًا، وعدم دخول الجانبان في تحالفات على حساب أمن الأطراف الأخرى.

- تم تسليم جزء من حزمة المساعدات الأمنية التي أعلن عنها في أيلول 2021، بما في ذلك أسلحة صغيرة وذخيرة، إلى أوكرانيا.
- أعلنت واشنطن أنها قدّمت ما يقرب من 450 مليون دولار كمساعدة أمنية لأوكرانيا في العام 2021.

كانون الثاني 2022

- في 3 كانون الثاني، طمأن الرئيس بايدن الرئيس الأوكراني زيلينسكي بأن الولايات المتحدة "سترد بشكل حاسم" إذا غزت روسيا أوكرانيا.
- في 10 كانون الثاني، اجتمع مسؤولون أميركيون وروس في جنيف لإجراء محادثات دبلوماسية. كرّرت موسكو مطالبها الأمنية إلا أن واشنطن رفضت القبول بها.
- في 24 كانون الثاني، وضع الناتو قوّاته في حالة تأهب وعزّز وجوده العسكري في أوروبا الشرقية بمزيد من السفن والطائرات المقاتلة. وبدأت بعض الدول الغربية في إجلاء موظفي سفاراتها غير الأساسيين من كييف.
- وضعت الولايات المتحدة 8500 جندي في شرق أوروبا في حالة تأهّب.
- في 26 كانون الثاني، أرسلت واشنطن ردًا مكتوبًا على المطالب الأمنية لروسيا[3].
- في 27 كانون الثاني، حذّر بايدن من غزو روسي محتمل في شباط 2021.
- أعلنت الصين دعمها لروسيا وطالبت الولايات المتحدة أن تأخذ مخاوف موسكو الأمنية المشروعة على محمل الجد.
- قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن المطالب الأمنية الرئيسية لروسيا لم تتمّ تلبيتها لكن موسكو مستعدة لمواصلة المحادثات.
- طالب الرئيس الأوكراني زيلينسكي الغرب بتجنّب إثارة "الذعر" الذي يؤثّر سلبًا على اقتصاد بلاده.
- اجتماع مغلق لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأزمة الأوكرانية تخلّلته تصريحات تصعيديّة من قبل واشنطن وموسكو.
- وصول الشحنة الأولى من حزمة الدعم الأمني الأميركية بقيمة 200 مليون دولار لأوكرانيا. تضمّنت الشحنة 90 طنًا من المساعدات العسكرية.
- وصول الشحنة الثانية من حزمة الدعم الأمني الأميركية. تضمّنت الشحنة 80 طن من المساعدات العسكرية.
- أعلنت كندا صرف قرض قيمته 120 مليون دولار لأوكرانيا بهدف تعزيز اقتصاد البلاد.

---

[3] تضمّن الردّ الأميركي قبول الولايات المتحدة مناقشة النقاط التالية: نشر أنظمة الصواريخ الأرضية والقوّات النظامية في أوكرانيا، وتقليل المخاطر النووية، ونشر صواريخ كروز في رومانيا وبولندا، ونشر القوّات المسلّحة في أوروبا، ومبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. إلا أن الردّ الأمني ذكر أن الولايات المتحدة لن تتخّلى عن سياسة "الباب المفتوح" التي يتّبعها الناتو.

- أعلنت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا (دول البلطيق) أنها ستقدّم صواريخ مضادّة للدروع والطائرات إلى أوكرانيا.
- بتاريخ 17 كانون الثاني أعلن وزير الدفاع البريطاني، بن والاس، أن بريطانيا ستزوّد أوكرانيا بـ "أنظمة أسلحة دفاعية جديدة".

شباط 2022

- نفت روسيا أنها تخطّط لغزو واتّهمت الولايات المتحدة بتجاهل المطالب الأمنية الروسية.
- تزايدت التصريحات حول اقتراب موعد الغزو الروسي وذكرت بعض المواقع الإعلامية الغربية أن روسيا جهّزت 70 في المئة من الحشد العسكري الذي تحتاج إليه لشن غزو واسع النطاق لأوكرانيا.
- في 8 شباط، التقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ببوتين في محادثات مطوّلة في موسكو لم تؤدّ إلى أي جديد.
- في 10 شباط، زارت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف دون أن يؤدّي اللقاء إلى أي تقدّم.
- في 11 شباط، قال مستشار الأمن القومي لبايدن، جيك سوليفان، إن المخابرات الأميركية لديها معلومات أن الغزو الروسي يمكن أن يبدأ في غضون أيام، قبل انتهاء أولمبياد بكين في 20 شباط.
- أمر البنتاغون بإرسال 3000 جندي أميركي إضافي إلى بولندا.
- دعت مجموعة من الدول مواطنيها إلى مغادرة أوكرانيا، وحذّر البعض من أن الإجلاء العسكري لن يكون مضمونًا في حالة الحرب.
- في 12 شباط، أجرى بايدن وبوتين محادثات غير مثمرة عبر الفيديو.
- استمرّ تدفّق المساعدات العسكرية والمالية الغربية إلى أوكرانيا.
- أعلنت روسيا انسحابًا جزئيًا لقوّاتها من التدريبات بالقرب من أوكرانيا.
- رفض البيت الأبيض مزاعم روسيا بسحب القوّات وقال إن موسكو زادت قوّتها على الحدود بنحو 7000 جندي.
- بدء الأعمال العسكرية على الدونباس بقصف مناطق في لوهانسك ودونيتسك.
- في 18 شباط، أعلن الجيش الروسي أنه سيجري تدريبات على قوّاته النووية الاستراتيجية. استخدمت روسيا في هذه المناورة صواريخ نووية عابرة للقارات.
- استمرار القصف المتبادل بين القوّات الأوكرانية وقوّات إقليم الدونباس الذي يشهد نزوحًا كبيرًا للسكان نحو روسيا.
- أعلنت كندا عن حزمة قروض بقيمة 500 مليون دولار لأوكرانيا، إلى جانب 7.8 مليون دولار مساعدات من الأسلحة الفتّاكة.
- الرئيس الروسي يعلن استقلال جمهوريّتي دونيتسك ولوهانسك.

- مجلس الاتحاد الروســـي، المجلس الأعلى في الجمعية الاتحادية الروســـية، يصـــادق على معاهدة الصداقة مع جمهوريّتي دونيتسك ولوهانسك.
- الغرب يعلن عن نيّته البدء بفرض عقوبات قاسية على روسيا.
- بوتين يعلن الاعتراف باستقلال جمهوريّتي دونيتسك ولوهانسك.

إستراتيجية الإندو-باسيفيك
للولايات المتحدة

الموضوع

نشـــر البيت الأبيض "اســـتراتيجية الإندو – باســـيفيك للولايات المتحدة" بتاريخ 11 شـــباط 2022، وفيها تحديد للمقاربة الأميركية تجاه منطقتي المحيط الهندي والهادئ التي بدأت الولايات المتحدة في السـنوات الأخيرة النظر إليهما كمنطقة واحدة في سياق تزخيم المواجهة مع الصعود الصيني[1].

ملخّص الاستراتيجية

قامت إدارة بايدن-هاريس بخطواتٍ واسـعة تاريخية لإعادة القيادة الأميركية لمنطقة الإندو-باسـيفيك بحيث تتكيّف مع دورها في القرن الواحد والعشرين.

في السـنة الأخيرة، قامت الولايات المتحدة بتحديث تحالفاتها طويلة الأمد، وقوّت شـراكاتها المسـتجدّة، وأنشأت روابط لتخطّي التحدّيات الطارئة، من المواجهة مع الصين، إلى التغيّر المناخي، إلى الجائحة. لقد قامت بذلك في وقتٍ كان الحلفاء والشـــركاء حول العالم يحسّـــنون ارتباطهم الخاص بمنطقة الإندو-باسيفيك، وعندما حصل اتفاق شامل بين حزبَي الكونغرس الأساسيَّين على ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بذلك أيضًا. هذا التقارب لناحية الالتزام تجاه المنطقة، بما يتجاوز المحيطات والحسابات السياسية الحزبية، يعكس حقيقة لا شـك فيها وهي أن الإندو-باسـيفيك هي أكثر منطقة ديناميكية في العالم، ومستقبلها يؤثّر على الناس في كلّ مكان.

تلك الحقيقة هي أسـاس اسـتراتيجية الإندو-باسـيفيك للولايات المتحدة. هذه الاسـتراتيجية تؤطّر نظرة الرئيس بايدن في ما يتعلّق بضرورة عمل الولايات المتحدة في منطقة الإندو-باسيفيك وتقوية المنطقة في الوقت نفسه. التركيز الأساسي يتمحور حول تعاون مستمرّ ومميّز مع حلفاء وشركاء ومؤسّسات من داخل المنطقة وخارجها.

[1] The White House, "FACT SHEET: Indo-Pacific Strategy of the United States", FEBRUARY 11, 2022. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/11/fact-sheet-indo-pacific-strategy-of-the-united-states/

ستسعى الولايات المتحدة للوصول إلى منطقة إندو-باسيفيك:

1) حرّة ومفتوحة:

اهتماماتنا الحيوية نحن وحلفائنا المقرّبين تتطلّب إندو-باسيفيك حرّ ومفتوح، وإندو-باسيفيك حرّ ومفتوح يتطلّب أن تأخذ الحكومات خياراتها الخاصة، وبالنسبة للمجالات المشتركة فليحكمها القانون. استراتيجيتنا تبدأ بتعزيز المرونة مع الدول منفردةً، وكذلك بين الولايات المتحدة وهذه الدول. سوف نصل إلى منطقة حرّة ومفتوحة عبر:

- الاستثمار في مؤسّسات ديمقراطية، وصحافة حرّة، ومجتمع مدني نشيط.
- تطوير الشفافية المالية في الإندو-باسيفيك لكشف الفساد والدفع نحو التغيير.
- التأكيد على أنّ البحار والسماء في المنطقة محكومة ومستخدَمة وفقًا للقانون الدولي.
- تقديم مقاربات مشتركة للتكنولوجيا الهامّة والناشئة، كالإنترنت والفضاء السيبراني.

2) متصلة:

يمكن تحقيق إندو-باسيفيك حرّ ومفتوح فقط من خلال بناء قدرات جماعية لزمن جديد. الحلفاء والمنظّمات والقواعد التي ساهمت الولايات المتحدة و شركاؤها في و ضعها يجب أن يجري التلاؤم معها. سوف نبني قدرات جماعية داخل المنطقة وخارجها عبر:

- تعزيز معاهدات تحالفاتنا الإقليمية الخمسة مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا والفلبين، وتايلاند.
- تقوية علاقاتنا مع شركاء مهمّين في المنطقة كالهند وإندونيسيا وماليزيا ومنغوليا ونيوزلاندا وسنغافورة وتايوان وفيتنام وجزر المحيط الهادئ.
- المساهمة في تقوية وتوحيد منظّمة آسيان- ASEAN.
- تقوية الرباعية (Quad) والإيفاء بالتزاماتها.
- دعم صعود الهند المستمرّ وقيادتها في المنطقة.
- الشراكة لبناء القدرة على الصمود في جزر المحيط الهادئ.
- إنشاء روابط بين منطقتَي الإندو-باسيفيك واليورو-أتلانتيك.
- توسيع الحضور الدبلوماسي للولايات المتحدة في منطقة الإندو-باسيفيك، وعلى وجه الخصوص في جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ.

3) مزدهرة:

الازدهار الأميركي الدائم مرتبط بمنطقة الإندو-باسيفيك. هذه الحقيقة تتطلّب استثمارات لتشجيع التعاون وتقوية الاقتصاد والمنافسة وإنتاج وظائف ذات عوائد مالية جيّدة، وإعادة بناء سلاسل توريد، وتوسيع الفرص الاقتصادية لعائلات الطبقة الوسطى: 1.5 مليار إنسان في منطقة الإندو-باسيفيك سوف يلتحقون بالطبقة الوسطى العالمية في العقد الحالي. سوف نحصل على إندو-باسيفيك مزدهر بواسطة:

- اقتراح إطار عمل اقتصادي للإندو-باسيفيك، نقوم من خلاله بـ:
  - تطوير مقاربات جديدة للتجارة بحيث تتوافق مع معايير عمل ومعايير بيئية عالية.
  - أن نحكم تدفّق اقتصادنا الرّقمي وبياناتنا العابرة للحدود تبعًا لمبادئ مفتوحة، تحتوي على إطار عمل اقتصاد رقمي جديد.
  - تقوية مرونة سلاسل توريد آمنة ومتنوّعة ومفتوحة ومتوقَّعة.
  - القيام باستثمارات مشتركة في مجال الطاقة النظيفة والتخلّص من الكربون.
- الترويج لتجارة واستثمارات حرّة وعادلة ومفتوحة، من خلال "منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (آبيك)" الذي سنستضيفه عام 2023.
- إغلاق الفجوة في البنية التحتية في المنطقة عبر مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل - Build Back Better World"، بالشراكة مع مجموعة السبع الكبرى.

4) آمنة:

على مدى 75 عامًا، قامت الولايات المتحدة بتوفير حضور دفاعي قويّ ومستمرّ وهامّ لدعم السلم الإقليمي والأمن والاستقرار والازدهار. نحن نقوم بتوسيع وتحديث ذلك الدور وتحسين قدراتنا للدفاع عن مصالحنا وردع العنف الموجَّه ضد الولايات المتحدة وضد حلفائها وشركائها. سوف ندعم أمن الإندو-باسيفيك، معتمدين على وسائل قوّتنا لردع العنف والإكراه، وذلك بواسطة:

- تقوية الردع المشترك.
- تعميق التعاون وتحسين التوافق مع الحلفاء والشركاء.
- الحفاظ على السلام والاستقرار ومضيق تايوان.
- القدرة على التعامل السريع مع بيئة المخاطر المستجِدَّة، كالفضاء والمجال السيبراني ومجالات التكنولوجيا المعقَّدة الطارئة.
- تقوية الرّدع الموسّع والتنسيق مع الحلفاء في جمهورية كوريا واليابان، والتطلّع للوصول إلى شبه جزيرة كورية خالية تمامًا من السلاح النووي.

- الاستمرار في الاستثمار بتحالف AUKUS.
- توسيع تواجد خفر السواحل الخاص بالولايات المتحدة والتعاون ضدّ مخاطر العابرين.
- العمل مع الكونغرس لتمويل مبادرة الردع في المحيط الهادئ ومبادرة الأمن البحري.

5) مَرِنة:

تواجه منطقة الإندو-باسيفيك تحدّيات أساسية عابرة للحدود. التغيُّر المناخي يتزايد بشكل كبير جرّاء ذوبان الأنهار الجليدية في جنوب آسيا، وتواجه جزر المحيط الهادئ خطرًا وجوديًا بسبب الارتفاع الكبير في مستوى سطح البحر. تستمرّ جائحة كورونا بترك أثر مؤلم على الإنسان والاقتصاد في المنطقة. وتصارع حكومات الإندو-باسيفيك الكوارث الطبيعية وندرة الموارد الأوّلية والأزمات الداخلية وتحدّيات الحكم. كلّ هذه الأزمات التي لم تُحَلّ بعد تهدّد المنطقة بعدم الاستقرار. سوف نبني مرونة إقليمية لمخاطر القرن الـ 21، وذلك بواسطة:

- العمل مع الحلفاء والشركاء لتطوير أهداف واستراتيجيات 2030 و2050 من حيث الحدّ من التزايد في درجة الحرارة العالمية لـ 1.5 درجة مئوية.
- الحدّ من التعرّض الإقليمي لتأثيرات تغيّر المناخ والتدهور البيئي.
- إنهاء جائحة كورونا وتعزيز أمن صحّي عالمي.

عقيدة بوتين

الموضوع

مقال لـــ " سيرجي كاراجانوف تحت عنوان "السياسة الخارجية الجديدة لروسيا، عقيدة بوتين" المنشور في مجلة "روسيا في الشؤون العالمية" (Russia in Global Affairs) بتاريخ 23 شباط 2022[1].

نصّ المقال

يبدو أن روسيا دخلت حقبة جديدة من سياستها الخارجية دعنا نسمّيها "التدمير البنّاء"، للنموذج السابق للعلاقات مع الغرب. شوهدت أجزاء من طريقة التفكير الجديدة هذه على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية - بدءًا بخطاب فلاديمير بوتين الشهير في ميونيخ عام 2007 - ولكن الكثير أصبح واضحًا الآن. في الوقت نفسه ظلّت الجهود الباهتة للاندماج في النظام الغربي، مع الحفاظ على موقف دفاعي صارم، هي الاتجاه العام في السياسة والخطاب الروسيين.

التدمير البنّاء ليس عدوانيًا. تؤكّد روسيا أنها لن تهاجم أي شخص أو تفجّره. إنها ببساطة لا تحتاج إلى ذلك. يوفّر العالم الخارجي لروسيا المزيد والمزيد من الفرص الجيوسياسية للتنمية على المدى المتوسّط. مع استثناء واحد كبير. إذ يشكّل توسّع الناتو وضمّ أوكرانيا بشكل رسمي أو غير رسمي خطرًا على أمن البلاد لن تقبله موسكو ببساطة.

في الوقت الحالي، يسير الغرب في طريقه نحو انهيار بطيء، ولكنه حتمي، سواء من حيث الشؤون الداخلية والخارجية أو من حيث الاقتصاد. وهذا هو بالضبط سبب اندلاع هذه الحرب الباردة الجديدة بعد ما يقرب من خمس مئة عام من الهيمنة على السياسة والاقتصاد والثقافة العالمية، خاصة بعد انتصاره الحاسم في التسعينيات وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. أعتقد أن الغرب سيخسر على الأرجح، وسيتنحّى عن منصب القائد العالمي وسيصبح شريكًا أكثر منطقيّة. وبعد فترة ليست قريبة: ستحتاج روسيا إلى موازنة العلاقات مع الصين الصديقة، ولكن الأكثر قوّة على نحو متزايد.

في الوقت الحاضر يحاول الغرب يائسًا الدفاع ضد ذلك بخطاب عدواني. يحاول التوحيد، ويلعب أوراقه الرابحة الأخيرة لعكس هذا الاتجاه. إحدى هذه الأوراق هي محاولة استخدام أوكرانيا لإلحاق الضرر بروسيا وتحييدها.

---

[1] البروفيسور سيرجي كاراجانوف، الرئيس الفخري للمجلس الروسي للسياسة الخارجية والدفاعية، والمشرف الأكاديمي في كلّية الاقتصاد الدولي والمدرسة العليا للاقتصاد (HSE) في موسكو.

من المهم منع هذه المحاولات المتشنّجة من التحوّل إلى مواجهة كاملة ومواجهة سياسات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي الحالية. إنها تأتي بنتائج عكسية وخطيرة، على الرغم من كونها لا تتطلّب الكثير ولا يزال يتعيّن علينا إقناع الغرب بأنه يضرّ نفسه فقط.

الورقة الرابحة الأخرى هي الدور المهيمن للغرب في نظام الأمن الأوروبي الأطلسي الحالي الذي تأسّس في وقت كانت فيه روسيا ضعيفة بشكل خطير في أعقاب الحرب الباردة. هناك ميزة في محو هذا النظام تدريجيًا، وذلك في المقام الأوّل من خلال رفض المشاركة فيه واللعب وفقًا لقواعده البالية، والتي هي بطبيعتها غير مواتية لنا. بالنسبة لروسيا، يجب أن يصبح المسار الغربي ثانويًا بالنسبة لدبلوماسيتها الأوروبية الآسيوية. قد يؤدّي الحفاظ على العلاقات البنّاءة مع الدول الواقعة في الجزء الغربي من القارّة إلى تسهيل اندماج روسيا في منطقة أوراسيا الكبرى. إن النظام القديم يقف في الطريق، ولذلك يجب تفكيكه.

سيكون من الرائع لو كان لدينا المزيد من الوقت للقيام بذلك. لكن التاريخ يُظهر أنه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي قبل 30 عامًا تمكنت قلّة من دول ما بعد الاتحاد السوفياتي من أن تصبح مستقلّة حقًا. والبعض قد لا يصل إلى هناك لأسباب مختلفة. هذا موضوع للتحليل في المستقبل. في الوقت الحالي لا يمكنني إلا أن أشير إلى ما هو واضح: معظم النُخب المحلّية لا تملك الخبرة التاريخية أو الثقافية لبناء الدولة. لم يكونوا قادرين على أن يصبحوا نواة الأمة - لم يكن لديهم الوقت الكافي لذلك. عندما اختفى الفضاء الفكري والثقافي المشترك تضرّرت الدول الصغيرة أكثر من غيرها. تبيّن أن الفرص الجديدة لبناء العلاقات مع الغرب ليست بديلًا. أولئك الذين وجدوا أنفسهم على رأس مثل هذه الدول كانوا يبيعون بلادهم لمصلحتهم الخاصة، لأنه لم تكن هناك فكرة وطنية للقتال من أجلها.

ستحذو غالبية تلك الدول حذو دول البلطيق، حيث تقبل السيطرة الخارجية، أو تستمر في الخروج عن السيطرة، والذي قد يكون في بعض الحالات خطيرًا للغاية. والسؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن "توحيد" الأمم بأكثر الطرق كفاءة ومنفعة بالنسبة لروسيا، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربتين القيصرية والسوفياتية، حين امتد نطاق النفوذ إلى ما هو أبعد من أي حدود معقولة ثم احتفظ به على حساب الشعوب الروسية الأساسية؟ دعونا نترك النقاش حول "التوحيد" الذي يفرضه علينا التاريخ ليوم آخر. هذه المرّة دعونا نركّز على الحاجة الموضوعية لاتخاذ قرار صعب واعتماد سياسة "التدمير البنّاء".

المعالم التي مررنا بها

اليوم نشهد بداية العصر الرابع لسياسة روسيا الخارجية. بدأ الأول في أواخر الثمانينيات، وكان عصر ضعف وأوهام. لقد فقدت الأمّة إرادة القتال، وأراد الناس تصديق الديمقراطية وأن الغرب سيأتي وينقذهم. انتهى كل ذلك في عام 1999 بعد الموجات الأولى من توسع الناتو، التي اعتبرها الروس بمثابة طعن في الظهر عندما مزّق الغرب ما تبقّى من يوغوسلافيا.

ثم بدأت روسيا في الوقوف على قدميها وإعادة البناء خلسة وبشكل سرّي، بينما تبدو ودودة ومتواضعة. أشار انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية إلى نيّتها استعادة هيمنتها الإستراتيجية، لذلك اتخذت روسيا المنكسرة قرارًا مصيريًا لتطوير أنظمة أسلحة لتحدّي التطلّعات الأميركية. إن خطاب ميونيخ والحرب في جورجيا وإصلاح الجيش التي أجريت وسط أزمة اقتصادية عالمية أدّت إلى نهاية الإمبريالية الليبرالية العالمية الغربية (المصطلح الذي صاغه الخبير البارز في الشؤون الدولية ريتشارد ساكوا) كانت بمثابة الهدف الجديد للسياسة الخارجية الروسية- التحوّل مرّة أخرى إلى قوّة عالمية رائدة قادرة على الدفاع عن سيادتها ومصالحها. وأعقب ذلك الأحداث التي وقعت في شبه جزيرة القرم، وسوريا، والحشد العسكري، ومنع الغرب من التدخّل في الشؤون الداخلية لروسيا، واستبعاد أولئك الذين اشتركوا مع الغرب من الخدمة العامة في غير صالح وطنهم، بما في ذلك من خلال الاستخدام البارع لردّ فعل الغرب إزاء هذه التطوّرات. ومع استمرار التوتّرات في النمو يصبح التطلّع إلى الغرب والحفاظ على الأصول هناك أقلّ ربحًا على نحو متزايد.

أدّى صعود الصين المذهل، وتحوّل روسيا إلى حليف فعلي مع بكين بدءًا من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والتحوّل نحو الشرق، والأزمة متعدّدة الأبعاد التي أحاطت بالغرب، إلى تحوّل كبير في التوازن السياسي والجيواقتصادي لصالح روسيا. هذا واضح بشكل خاص في أوروبا. قبل عقد من الزمن فقط رأى الاتحاد الأوروبي أن روسيا جزء متخلّف وضعيف من القارّة تحاول مواجهة القوى الكبرى. الآن يحاول يائسًا التمسّك بالاستقلال الجيوسياسي والجيواقتصادي الذي ينزلق من بين أصابعه.

انتهت فترة "العودة إلى العظمة" بين عامي 2017 و2018. بعد ذلك وصلت روسيا إلى مرحلة استقرار. استمر التّحديث، لكن الاقتصاد الضعيف هدّد بتبديد الإنجازات الروسيّة. كان الناس (بمن فيهم أنا) محبطين، خوفًا من أن روسيا ستنتزع الهزيمة من فكّي النصر مرة أخرى. لكن تبيّن أن تلك كانت فترة بناء أخرى، وفي المقام الأوّل من حيث القدرات الدفاعية.

يمثّل الإنذار الذي وجّهته روسيا للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي نهاية عام 2021، ومطالبتهما بالتوقّف عن تطوير البنية التحتية العسكرية بالقرب من الحدود الروسية والتوسّع شرقًا، بداية "التدمير البنّاء". الهدف ليس مجرد وقف الجمود الخطير الذي تعاني منه قوّة الغرب الجيوستراتيجية، بل أيضًا البدء في إرساء الأساس لنوع جديد من العلاقات بين روسيا والغرب مختلف عما كنا عليه في تسعينيات القرن العشرين.

إن قدرات روسيا العسكرية، والشعور العائد بالاستقامة الأخلاقية، والدروس المستفادة من أخطاء الماضي، والتحالف الوثيق مع الصين، قد تعني أن الغرب، الذي اختار دور الخصم، سوف يبدأ في التعقّل، حتى ولو لم يكن كل الوقت. وآمل أن يتمّ بناء نظام جديد للأمن والتعاون الدوليين يشمل أوراسيا الكبرى كلّها هذه المرّة، وأن يقوم على مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، وليس على "قواعد" أحادية الجانب كان الغرب يحاول فرضها على العالم في العقود الأخيرة.

تصحيح الإخطاء

قبل أن أذهب إلى أبعد من ذلك، اسمحوا لي أن أقول إنني أقدّر كثيرًا الدبلوماسية الروسية - لقد كانت رائعة للغاية في السنوات الـ 25 الماضية. تم التعامل مع موسكو بيد ضعيفة، ولكن تمكّنت من لعب لعبة كبيرة على الرغم من ذلك. أولًا، لم تدع الغرب "ينهيها". حافظت روسيا على وضعها الرسمي كدولة عظيمة، واحتفظت بالعضويّة الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واحتفظت بترساناتها النووية. ثم حسّنت تدريجيًا مكانتها العالمية من خلال الاستفادة من نقاط ضعف منافسيها وقوّة شركائها. وكان بناء صداقة قويّة مع الصين إنجازًا كبيرًا. علمًا بأن روسيا تتمتّع ببعض المزايا الجيوسياسية التي لم تكن لدى الاتحاد السوفياتي. إلا إذا، بالطبع، عادت إلى التطلّع لأن تصبح قوّة عظمى عالمية، والذي دمّر الاتحاد السوفياتي في نهاية المطاف.

ومع ذلك يجب ألا ننسى الأخطاء التي ارتكبناها حتى لا نكرّرها. لقد كان كسلنا وضعفنا وجمودنا البيروقراطي هو الذي ساعد في خلق وإبقاء النظام الجائر وغير المستقر للأمن الأوروبي الذي نتمتّع به اليوم.

تضمّن ميثاق باريس لأوروبا الجديدة، المصاغ بشكل جميل والذي تم التوقيع عليه في عام 1990، بيانًا حول حرية تكوين المجموعات - يمكن للبلدان أن تختار حلفاءها، وهو أمر كان مستحيلًا بموجب إعلان هلسنكي لعام 1975. نظرًا لأن حلف وارسو كان ضعيفًا في تلك المرحلة فإن هذا البند يعني أن الناتو سيكون حرًا في التوسّع. هذه هي الوثيقة التي لا يزال الجميع يشير إليها، حتى في روسيا. ومع ذلك، بالعودة إلى عام 1990، كان الناتو يُعتبر، على الأقل، منظّمة "دفاعية". ومنذ ذلك الحين شنّ التحالف ومعظم أعضائه عدّدًا من الحملات العسكرية العدوانية - ضد فلول يوغوسلافيا وكذلك في العراق وليبيا.

بعد محادثة من القلب إلى القلب مع ليخ فاليسا في عام 1993 وقّع بوريس يلتسين وثيقة تنصّ على أن روسيا "تستوعب خطة بولندا للانضمام إلى الناتو". عندما علم أندريه كوزيريف، وزير خارجية روسيا في ذلك الوقت، بخطط توسّع الناتو في عام 1994، بدأ عملية مساومة نيابة عن روسيا دون استشارة الرئيس. اعتبره الجانب الآخر علامة على أن روسيا موافقة على المفهوم العام، لأنها كانت تحاول التفاوض على شروط مقبولة. في عام 1995 ضغطت موسكو على المكابح، لكن الأوان كان قد فات - فقد انفجر السدّ وأزال أي تحفّظات بشأن جهود التوسّع التي يبذلها الغرب.

في عام 1997 وقّعت روسيا، التي كانت ضعيفة اقتصاديًا وتعتمد كليًا على الغرب، على القانون التأسيسي للعلاقات المتبادلة والتعاون والأمن مع الناتو. كانت موسكو قادرة على إجبار الغرب على تنازلات معيّنة، مثل التعهّد بعدم نشر وحدات عسكرية كبيرة في الدول الأعضاء الجُدّد. ينتهك الناتو باستمرار هذا الالتزام. ثمة اتفاقية أخرى بشأن الحفاظ على هذه الأراضي خالية من الأسلحة النووية. لم تكن الولايات المتحدة تريد ذلك بأي حال من الأحوال، لأنها كانت تحاول أن تنأى بنفسها عن صراع نووي محتمل في أوروبا قدر الإمكان (على الرغم من رغبة حلفائها)، لأنها ستسبّب بلا شك ضربة نووية ضد أميركا. في الواقع أضفت الوثيقة الشرعية على توسّع الناتو.

كان هناك أخطاء أخرى - ليست كبيرة، ولكنها مؤلمة للغاية. شاركت روسيا في برنامج الشراكة من أجل السلام، والذي كان الهدف الوحيد منه جعل الناتو يبدو وكأنه مستعد للاستماع إلى موسكو، لكن في الواقع، كان الحلف يستخدم المشروع لتبرير وجوده وزيادة توسّعه. خطأ آخر محبط كان مشاركتنا في مجلس الناتو وروسيا بعد عدوان يوغوسلافيا. المواضيع التي نوقشت على هذا المستوى تفتقر بشدّة إلى المضمون. كان يجب أن يركّزوا على القضية المهمّة حقًا - تقييد توسّع الحلف وتعزيز بنيته التحتية العسكرية بالقرب من الحدود الروسية. للأسف، هذا لم يكن على جدول الأعمال. وقد استمر المجلس في العمل حتى بعد أن بدأت غالبية أعضاء الناتو الحرب في العراق ثم ليبيا في عام 2011.

من المؤسف للغاية أننا لم نملك الجرأة أبدًا لقول ذلك علانية - لقد أصبح الناتو معتديًا ارتكب العديد من جرائم الحرب. كان من الممكن أن تكون هذه حقيقة صادقة بالنسبة لمختلف الأوساط السياسية في أوروبا، مثل فنلندا والسويد على سبيل المثال، حيث ينظر البعض في مزايا الانضمام إلى المنظّمة. وكل الآخرين المهتمّين لهذا الأمر مع شعارهم حول كون الناتو تحالف دفاع ورادع يحتاج إلى مزيد من التعزيز حتى يتمكن من الوقوف في وجه أعداء وهميين.

أفهم أولئك المعتادين في الغرب على النظام القائم الذي يسمح للأميركيين بشراء طاعة شركائهم الصغار، وليس فقط من حيث الدعم العسكري، بينما يمكن لهؤلاء الحلفاء التوفير في النفقات الأمنية من خلال بيع جزء من سيادتهم. لكن ماذا نستفيد من هذا النظام؟ خاصة بعد أن أصبح واضحًا أنه يولّد ويصعّد المواجهة على حدودنا الغربية وفي العالم كلّه. يشكّل التكتّل تهديدًا لأعضائه أيضًا. في حين أنه يحفّز المواجهة فإنه لا يضمن الحماية فعليًا. ليس صحيحًا أن المادة 5 من معاهدة شمال الأطلسي تستدعي الدفاع الجماعي إذا تعرّض أحد الحلفاء للهجوم. هذا البند لا يقول إن هذا مضمون تلقائيًا. إنني على دراية بتاريخ التكتّل والمناقشات في أميركا بشأن إنشائه. أعرف حقيقة أن الولايات المتحدة لن تنشر أبدًا أسلحة نووية "لحماية" حلفائها إذا كان هناك صراع مع دولة نووية.

كما أن منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) عفّى عليها الزمن. يسيطر عليها الناتو والاتحاد الأوروبي اللذان يستخدمان المنظّمة لإطالة أمد المواجهة وفرض القيم والمعايير السياسية للغرب على الجميع. لحسن الحظ أصبحت هذه السياسة أقلّ فاعلية. في منتصف عام 2010 أتيحت لي الفرصة للعمل مع فريق الشخصيات البارزة التابع لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (يا له من اسم!)، والذي كان من المفترض أن يطوّر مهمّة جديدة للمنظّمة. وإذا كانت لدي شكوك حول فعاليّة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا قبل ذلك فقد أقنعتني هذه التجربة بأنها مؤسّسة مدمِّرة للغاية. إنها منظّمة عتيقة مهمّتها الحفاظ على الأشياء التي عفّى عليها الزمن. في تسعينيات القرن الماضي، كانت بمثابة أداة لدفن أي محاولة تقوم بها روسيا أو غيرها لإنشاء نظام أمني

أوروبي مشترك؛ في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أعاقت عملية كورفو[2] مبادرة الأمن الروسية الجديدة.

عمليًا، تم إخراج جميع مؤسّسات الأمم المتحدة من القارّة، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. ذات مرة، كان يُنظر إلى منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا على أنها منظّمة مفيدة من شأنها تعزيز نظام الأمم المتحدة ومبادئها في شبه القارة الرئيسية. هذا لم يحدث.

أما بالنسبة لحلف الناتو فمن الواضح جدًا ما يجب أن نفعله. نحن بحاجة إلى تقويض الشرعيّة الأخلاقية والسياسية للكتلة ورفض أي شراكة مؤسّسية لأن نتائجها العكسية واضحة. يجب على الجيش فقط الاستمرار في التواصل، ولكن كقناة مساعدة من شأنها أن تكمل الحوار مع وزارة الدفاع ووزراء الدفاع في الدول الأوروبية الرائدة. في النهاية، ليست بروكسل من يتخذ قرارات مهمة من الناحية الاستراتيجية.

يمكن اعتماد نفس السياسة عندما يتعلّق الأمر بمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا. نعم، هناك فرق، لأن هذه المنظّمة بالرغم من أنها مدمّرة لم تشنّ أيّ حرب ولم تقتل أو تزعزع الاستقرار لذلك نحن بحاجة للحفاظ على مشاركتنا في هذا الشكل إلى الحدّ الأدنى. يقول البعض إن هذا هو السياق الوحيد الذي يمنح وزير الخارجية الروسي فرصة لرؤية نظرائه. هذا ليس صحيحًا. يمكن للأمم المتحدة أن تقدّم سياقًا أفضل. تعتبر المحادثات الثنائية أكثر فاعلية على أي حال، لأنه من السهل على الكتلة أن تختطف جدول الأعمال عندما يكون هناك حشد من الناس. سيكون إرسال مراقبين وقوّات حفظ سلام عبر الأمم المتحدة أكثر منطقية.

أثبت ثلاثون عامًا في ظل النظام الحالي للمؤسّسات الأوروبية أن الاستمرار فيه سيكون ضارًا. لا تستفيد روسيا بأي شكل من الأشكال من ميل أوروبا نحو تعزيز المواجهة وتصعيدها أو حتى تشكيل تهديد عسكري لشبه القارة الهندية والعالم بأسره. في الماضي كان بإمكاننا أن نحلم بأن تساعدنا أوروبا في تعزيز الأمن، فضلًا عن التحديث السياسي والاقتصادي. وهم بدلًا من ذلك يقوّضون الأمن، فلماذا إذن ننسخ النظام السياسي الغربي المختل وظيفيًا والمتدهور؟ هل نحتاج حقًا إلى هذه القيم الجديدة التي اعتمدوها؟

سيتعيّن علينا الحدّ من التوسّع من خلال رفض التعاون في إطار نظام متآكل. نأمل أن نساعدهم بالفعل، من خلال اتخاذ موقف حازم وترك جيراننا الحضاريين من الغرب إلى أجهزتهم الخاصة. وقد تعود النخب إلى سياسة أقل انتحارًا وأكثر أمانًا للجميع. بالطبع، يجب أن نكون أذكياء في إخراج أنفسنا من المعادلة والتأكد من تقليل الأضرار الجانبية التي سيحدثها النظام الفاشل حتمًا. لكن الحفاظ عليها في شكلها الحالي هو ببساطة أمر خطير.

سياسات لروسيا الغد

[2] كانت عملية كورفو حوارًا متعدّد الأبعاد بشأن الأمن الأوروبي شارك فيه جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام 2009.

مع استمرار النظام العالمي القائم في الانهيار يبدو أن المسار الأكثر حكمة بالنسبة لروسيا هو البقاء خارجه لأطول فترة ممكنة - الاختباء داخل جدران "حصنها الانعزالي الجديد" والتعامل مع الأمور الداخلية. لكن هذه المرّة يتطلّب التاريخ أن نتحرّك. إن العديد من اقتراحاتي فيما يتعلّق بنهج السياسة الخارجية الذي أسميته مؤقتًا "التدمير البنّاء" تنبثق بشكل طبيعي من التحليل المقدّم أعلاه.

ليس هناك حاجة للتدخّل أو محاولة التأثير على الديناميكيات الداخلية للغرب، الذي أصبحت نخبته يائسة بما يكفي لبدء حرب باردة جديدة ضدّ روسيا. ما يجب أن نفعله بدلًا من ذلك هو استخدام أدوات السياسة الخارجية المختلفة - بما في ذلك الأدوات العسكرية - لوضع خطوط حمراء معيّنة. في هذه الأثناء، مع استمرار النظام الغربي في التوجّه نحو التدهور الأخلاقي والسياسي والاقتصادي، ستشهد القوى غير الغربية (مع روسيا كلاعب رئيسي) حتمًا تعزيز مواقفها الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيو-إيديولوجية.

من المتوقّع أن يحاول شركاؤنا الغربيون إسكات دعوات روسيا للحصول على ضمانات أمنية والاستفادة من العملية الدبلوماسية الجارية من أجل إطالة عمر مؤسّساتهم. ليس هناك حاجة للتخلّي عن الحوار أو التعاون في مسائل التجارة والسياسة والثقافة والتعليم والرعاية الصحية متى كان ذلك مفيدًا. لكن يجب علينا أيضًا أن نستغل الوقت المتاح لدينا لتكثيف الضغط العسكري - السياسي، النفسي، وحتى العسكري - التقني - ليس كثيرًا على أوكرانيا، التي تحوّل شعبها إلى وقود للمدافع لحرب باردة جديدة - ولكن على الغرب الجماعي، لإجباره على تغيير رأيه والتراجع عن السياسات التي اتبعها على مدى العقود العديدة الماضية. لا يوجد ما نخشاه من تصاعد المواجهة: لقد رأينا التوتّرات تتصاعد حتى عندما كانت روسيا تحاول استرضاء العالم الغربي. ما يجب أن نفعله هو الاستعداد لردّ فعل أقوى من الغرب. أيضًا يجب أن تكون روسيا قادرة على تقديم بديل طويل الأجل للعالم - إطار سياسي جديد قائم على السلام والتعاون.

بطبيعة الحال، من المفيد تذكير شركائنا، من وقت لآخر، بوجود بديل مفيد للطرفين لكل ذلك. إذا نفّذت روسيا سياسات معقولة، ولكن حازمة (محليًا أيضًا)، فسوف تتغلّب بنجاح (وبشكل سلمي نسبيًا) على أحدث موجة من العداء الغربي. وكما كتبت من قبل، لدينا فرصة جيدة للفوز في هذه الحرب الباردة.

ما يلهم التفاؤل أيضًا هو سجلّ روسيا السابق: لقد تمكّنا أكثر من مرّة من ترويض الطموحات الإمبريالية للقوى الأجنبية - لمصلحتنا ولصالح الإنسانية ككلّ. كانت روسيا قادرة على تحويل الإمبراطوريات المحتملة إلى جيران مروّضين وغير مؤذين نسبيًا: السويد بعد معركة بولتافا، وفرنسا بعد بورودينو، وألمانيا بعد ستالينغراد وبرلين.

أثناء محاولتنا معالجة علاقاتنا مع الغرب (حتى لو كان ذلك يتطلّب بعض الدواء المرّ)، يجب أن نتذكّر أنه على الرغم من قربه ثقافيًا منا، فالوقت ينفذ بالنسبة إلى العالم الغربي في الواقع، لقد كان ذلك منذ عقدين من الزمن. وهو أساسًا، في نمط السيطرة على الأضرار، يسعى إلى التعاون كلّما أمكن ذلك. تقع الآفاق والتحدّيات الحقيقية لحاضرنا ومستقبلنا على عاتق الشرق والجنوب. إن اتخاذ موقف أكثر تشدّدا مع الدول الغربية يجب ألا

يصرف انتباه روسيا عن الحفاظ على محورها في الشرق. وقد رأينا هذا المحور يتباطأ في العامين أو الثلاثة أعوام الماضية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتطوير مناطق خارج جبال الأورال.

يجب ألا نسمح لأوكرانيا بأن تصبح تهديدًا أمنيًا لروسيا. بعد قولي هذا، سيكون من غير المجدي إنفاق الكثير من الموارد الإدارية والسياسية (ناهيك عن الاقتصادية) عليها. يجب أن تتعلّم روسيا كيفية إدارة هذا الوضع المتقلّب بفاعلية، وإبقائه ضمن الحدود. والواقع أن أغلب أوكرانيا تعرّضت للتهديد من قِبَل نخبتها المعادية للوطن، والتي أفسدها الغرب، والتي أصيبت بالعامل الممرض للقومية المقاتلة.

سيكون الاستثمار في الشرق، في تنمية سيبيريا، أكثر فاعلية. من خلال خلق ظروف عمل ومعيشة مواتية، لن نجتذب فقط المواطنين الروس، ولكن أيضًا الأشخاص من الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية الروسية السابقة، بما في ذلك الأوكرانيون. هذه الأخيرة، تاريخيًا، ساهمت بقدر كبير في تطوير سيبيريا.

اسمحوا لي أن أكرّر نقطة من مقالاتي الأخرى: لقد كان اندماج سيبيريا تحت حكم "إيفان الرهيب" هو الذي جعل روسيا قوّة عظمى، وليس انضمام أوكرانيا تحت قيادة أليكسي ميخائيلوفيت، المعروف باسم "الأكثر سلمية". لقد حان الوقت لأن نتوقف عن تكرار تأكيد زبيغنيو بريجنسكي المخادع - والبولندي اللافت للنظر - بأن روسيا لا يمكن أن تكون قوّة عظمى بدون أوكرانيا. إن العكس هو أقرب إلى الحقيقة: لا يمكن لروسيا أن تكون قوّة عظمى عندما تكون مثقلة بأعباء أوكرانيا التي تزداد صعوبة - وهي كيان سياسي أنشأه لينين توسّع لاحقًا غربًا في عهد ستالين.

يكمن المسار الواعد لروسيا في تطوير وتعزيز العلاقات مع الصين. من شأن الشراكة مع بكين أن تضاعف إمكانات كلا البلدين عدّة مرّات. إذا استمر الغرب في سياساته العدائية المريرة فلن يكون من غير المعقول التفكير في تحالف دفاعي مؤقّت لمدة خمس سنوات مع الصين. بطبيعة الحال، يجب على المرء أيضًا أن يحرص على عدم "الشعور بالدوار من النجاح" على المسار الصيني، حتى لا يعود إلى نموذج العصور الوسطى للمملكة الوسطى في الصين، والتي نمت بتحويل جيرانها إلى تابعين. يجب أن نساعد بكين حيثما أمكننا لمنعها من المعاناة حتى من هزيمة مؤقتة في الحرب الباردة الجديدة التي أطلقها الغرب. هذه الهزيمة ستضعفنا أيضًا. علاوة على ذلك، نحن نعلم جيدًا ما الذي يتحوّل إليه الغرب عندما يعتقد أنه يفوز. لقد تطلّب الأمر بعض العلاجات القاسية لعلاج مخلّفات أميركا بعد أن ثملت بالسلطة في التسعينيات.

من الواضح أن السياسة الموجّهة نحو الشرق يجب ألا تركّز فقط على الصين. يشهد كل من الشرق والجنوب تصاعدًا في السياسة والاقتصاد والثقافة العالمية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تقويضنا للتفوّق العسكري للغرب - المصدر الأساسي لهيمنته على مدى 500 عام. عندما يحين الوقت لتأسيس نظام جديد للأمن الأوروبي ليحلّ محل النظام الحالي الذي عفّى عليه الزمن بشكل خطير، يجب أن يتم ذلك في إطار مشروع أوراسيا أكبر. لا شيء يستحق العناء يمكن أن يولد من النظام الأوروبي الأطلسي القديم.

من البديهي أن النجاح يتطلّب تطوير وتحديث الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية للبلاد - جميع ركائز القوّة العسكرية لأي دولة، والتي تظلّ العمود الفقري لسيادة أي دولة وأمنها. لا يمكن أن تنجح روسيا دون تحسين نوعية الحياة لغالبية شعبها: وهذا يشمل الازدهار العام والرعاية الصحية والتعليم والبيئة.

إن تقييد الحريات السياسية، وهو أمر حتمي عند مواجهة الغرب الجماعي، يجب ألا يمتدّ بأي حال من الأحوال إلى المجال الفكري. هذا صعب لكنه قابل للتحقيق. بالنسبة للجزء الموهوب وذي العقلية الإبداعية من السكان المستعدين لخدمة وطنهم يجب علينا الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحرية الفكرية. التطوّر العلمي من خلال "شاراشكاس" على الطراز السوفياتي (مختبرات البحث والتطوير التي تعمل ضمن نظام معسكر العمل السوفياتي) ليس شيئًا من شأنه أن ينجح في العالم الحديث. تعزّز الحرية مواهب الشعب الروسي، والابتكار يسري في دمائنا. حتى في السياسة الخارجية، فإن التحرر من القيود الأيديولوجية التي نتمتّع بها يوفّر لنا مزايا هائلة مقارنة بجيراننا الأكثر انغلاقًا. يعلّمنا التاريخ أن التقييد الوحشي لحرية الفكر الذي فرضه النظام الشيوعي على شعبه أدّى إلى خراب الاتحاد السوفياتي. الحفاظ على الحرية الشخصية شرط أساسي لتنمية أيّ أمّة.

إذا أردنا أن ننمو كمجتمع وننتصر فمن المهم بمكان أن نطوّر العمود الفقري الروحي - فكرة وطنية، أيديولوجية توحّد وتضيء الطريق إلى الأمام. إنها حقيقة أساسية مفادها أن الدول العظيمة لا يمكن أن تكون عظيمة حقًا بدون وجود مثل هذه الفكرة في صميمها. هذا جزء من المأساة التي حدثت لنا في السبعينيات والثمانينيات. نأمل أن تبدأ مقاومة النخب الحاكمة بتقديم أيديولوجية جديدة، متجذّرة في آلام الحقبة الشيوعية، في التلاشي. كان خطاب فلاديمير بوتين في الاجتماع السنوي في تشرين الأول 2021 لنادي فالداي للمناقشة بمثابة إشارة قوية مطمئنة في هذا الصدّد.

أسئلة للمستقبل

والآن دعونا نناقش جانبًا مهمًا، غالبًا ما يتم تجاهله، من السياسة الجديدة والذي يحتاج إلى معالجة. نحن بحاجة إلى رفض وإصلاح الأساس الأيديولوجي المتقادم والذي غالبًا ما يكون ضارًا لعلومنا الاجتماعية والحياة العامة حتى يتمّ تنفيذ هذه السياسة الجديدة، ناهيك عن النجاح.

هذا لا يعني أن علينا أن نرفض مرّة أخرى التطوّرات في العلوم السياسية والاقتصاد والشؤون الخارجية لأسلافنا. حاول البلاشفة التخلّص من الأفكار الاجتماعية لروسيا القيصرية - الجميع يعرف كيف حدث ذلك. لقد رفضنا الماركسية وكنا سعداء بذلك. الآن سئمنا المبادئ الأخرى، وندرك أننا كنا غير صبورين معها. كان لدى ماركس وإنجلز ولينين أفكار سليمة في نظريتهم عن الإمبريالية التي يمكننا استخدامها.

العلوم الاجتماعية التي تدرس طرق الحياة العامة والخاصة يجب أن تأخذ في الاعتبار السياق الوطني، مهما ظهر شاملًا. إنه ينبع من التاريخ الوطني ويهدف في النهاية إلى مساعدة الأمم و / أو حكوماتها ونخبها. فالتطبيق الطائش للحلول السارية في ما لا طائل من نقلها إلى بلد آخر ولا يخلق إلا بؤسًا.

نحتاج أن نبدأ العمل نحو الاستقلال الفكري بعد أن نحقّق الأمن العسكري والسيادة السياسية والاقتصادية. في العالم الجديد، من الضروري تحقيق التنمية وممارسة التأثير. كان ميخائيل ريميزوف، وهو عالم سياسي روسي بارز، أول من أطلق، على حد علمي، تسمية "إنهاء الاستعمار الفكري."

بعد أن أمضينا عقودًا في ظل الماركسية المستوردة، بدأنا الانتقال إلى أيديولوجية أجنبية أخرى للديمقراطية الليبرالية في الاقتصاد والعلوم السياسية، وإلى حد معيّن، حتى في السياسة الخارجية والدفاع. لم ينفعنا هذا السحر - فقد خسرنا الأرض والتكنولوجيا والناس. في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بدأنا في ممارسة سيادتنا، لكن كان علينا الاعتماد على غرائزنا بدلًا من المبادئ العلمية والأيديولوجية الواضحة (مرّة أخرى - لا يمكن أن يكون أي شيء آخر).

لتوضيح هذه النقطة، إليك بعض الأسئلة المختارة عشوائيًا من قائمتي الطويلة جدًا.

سأبدأ بقضايا وجودية، فلسفية بحتة. ما الذي يأتي أولًا في الإنسان الروح أم المادة؟ وبمعنى سياسي أكثر دنيوية - ما الذي يحرّك الناس والدول في العالم الحديث؟ بالنسبة لعامة الماركسيين والليبراليين الجواب هو الاقتصاد. فقط تذكّر أنه حتى وقت قريب كان يُعتقد أن عبارة "إنه الاقتصاد، يا غبي" الشهيرة لبيل كلينتون كانت بديهية. لكن الناس يبحثون عن شيء أكبر عندما يتم إشباع الحاجة الأساسية للطعام. حبّهم لأسرهم ووطنهم ورغبتهم في الكرامة الوطنية والحرّيات الشخصية والسلطة والشهرة. لقد عرفنا التسلسل الهرمي للاحتياجات منذ أن قدّمه ماسلو في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي في هرمه الشهير. غير أن الرأسمالية الحديثة أفسدته، وأجبرت الاستهلاك المتزايد باستمرار، عبر الوسائط التقليدية في البداية والشبكات الرقمية الشاملة لاحقًا - للأثرياء والفقراء، كل حسب قدرته.

ماذا يمكننا أن نفعل عندما تحرّض الرأسمالية الحديثة المجرّدة من الأسس الأخلاقية أو الدينية على الاستهلاك غير المحدود، وتكسر الحدود الأخلاقية والجغرافية وتتعارض مع الطبيعة، وتهدّد وجود جنسنا البشري ذاته؟ نحن الروس نفهم أفضل من أي شخص آخر أن محاولات التخلّص من أصحاب المشاريع وأصحاب رؤوس الأموال الذين تحرّكهم الرغبة في بناء الثروة سوف تكون له عواقب وخيمة على المجتمع والبيئة (نموذج الاقتصاد الاشتراكي لم يكن ملائمًا للبيئة بالضبط).

ماذا نفعل بأحدث قيم رفض التاريخ، والوطن، والجنس، والمعتقد، بالإضافة إلى الحركات العدوانية للمثليّة والحركات النسويّة المتطرفة؟ أنا أحترم الحق في اتباعهم، لكنني أعتقد أنهم ما بعد الإنسانية. هل يجب أن نتعامل مع هذا على أنه مجرّد مرحلة أخرى من التطوّر الاجتماعي؟ لا أعتقد ذلك. هل يجب أن نحاول درأه والحد من انتشاره والانتظار حتى يعيش المجتمع خلال هذا الوباء الأخلاقي؟ أم يجب علينا محاربته بنشاط، وقيادة غالبية البشرية التي تتمسّك بما يسمّى بالقيم "المحافظة" أو، ببساطة، القيم الإنسانية العادية؟ هل يجب أن ندخل في القتال لتصعيد المواجهة الخطيرة بالفعل مع النخب الغربية؟

ساعد التطوّر التكنولوجي وزيادة إنتاجية العمل في إطعام غالبية الناس، لكن العالم نفسه انزلق إلى الفوضى، وفقد العديد من المبادئ التوجيهية على المستوى العالمي. ربما تسود المخاوف الأمنية على الاقتصاد مرّة أخرى. قد تأخذ الأدوات العسكرية والإرادة السياسية زمام المبادرة من الآن فصاعدًا.

ما هو الردع العسكري في العالم الحديث؟ هل يمثل تهديدًا إلحاق الضرر بالأصول الوطنية والفردية أو الأصول الأجنبية والبنية التحتية للمعلومات التي ترتبط بها النخب الغربية اليوم ارتباطًا وثيقًا؟ ماذا سيحدث للعالم الغربي إذا انهارت هذه البنية التحتية؟

وسؤال ذو صلة: ما هو التكافؤ الاستراتيجي الذي ما زلنا نتحدث عنه اليوم؟ هل هو نوع من الهُراء الأجنبي الذي اختاره القادة السوفيات الذين أدخلوا شعبهم في سباق تسلّح مرهق بسبب عقدة النقص لديهم ومتلازمة 22 تموز 1941؟ يبدو أننا نجيب بالفعل عن هذا السؤال، على الرغم من أننا ما زلنا نطلق الخطب حول المساواة والمقاييس المتماثلة.

وما هو الحد من التسلّح الذي يعتقد الكثيرون أنه مفيد؟ هل هي محاولة لكبح سباق التسلّح المكلف الذي يعود بالنفع على الاقتصاد الأكثر ثراءً، للحدّ من مخاطر الأعمال العدائية أو شيء آخر - أداة لإضفاء الشرعية على السباق، وتطوير الأسلحة، وعملية البرامج غير الضرورية على خصمك؟ لا توجد إجابة واضحة عن ذلك.

لكن دعونا نعود إلى الأسئلة الأكثر وجودية.

هل الديمقراطية حقًا هي قمة التطوّر السياسي؟ أم أنها مجرّد أداة أخرى تساعد النُخب على السيطرة على المجتمع، إذا لم نتحدث عن ديمقراطية أرسطو النقية (والتي لها أيضًا قيود معيّنة)؟ هناك العديد من الأدوات التي تأتي وتذهب مع تغيّر المجتمع والظروف. في بعض الأحيان نتخلّى عنها فقط لإعادتها عندما يحين الوقت ويكون هناك طلب خارجي وداخلي عليها. أنا لا أدعو إلى سلطوية لا حدود لها أو ملكية. أعتقد أننا قد بالغنا بالفعل في المركزية، خاصة على مستوى الحكومة والبلدية. لكن إذا كانت هذه مجرّد أداة، ألا يجب أن نتوقّف عن التظاهر بأننا نسعى جاهدين من أجل الديمقراطية ونضعها في نصابها الصحيح - نريد الحرّيات الشخصية ومجتمعًا مزدهرًا وأمنًا وكرامة وطنية؟ لكن كيف نبرّر السلطة للناس إذن؟

هل قدر الدولة حقًا أن تموت، كما اعتاد الماركسيون والعولمة الليبرالية على الاعتقاد، كما كانوا يحلمون بتحالفات بين الشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية (كلاهما كان يمر بالتأميم والخصخصة)، والهيئات السياسية فوق الوطنية؟ سنرى إلى متى يمكن للاتحاد الأوروبي البقاء في شكله الحالي. ملاحظة، أنني لا أريد أن أقول إنه لا يوجد سبب للانضمام إلى الجهود الوطنية من أجل الصالح العام، مثل إزالة الحواجز الجمركية باهظة الثمن أو تقديم سياسات بيئية مشتركة. أم أنه من الأفضل التركيز على تطوير دولتك ودعم جيرانك مع تجاهل المشكلات العالمية التي يخلقها الآخرون؟ ألا يعبثون معنا إذا تصرّفنا بهذه الطريقة؟

ما هو دور الأرض والأقاليم؟ هل هي أصول متضائلة، عبء كما اعتقد علماء السياسة مؤخرًا فقط؟ أم أعظم ثروة وطنية خاصة في مواجهة الأزمة البيئية والتغيّر المناخي وتزايد عجز المياه والغذاء في بعض المناطق وغيابها التام في مناطق أخرى؟

ماذا يجب أن نفعل بعد ذلك بمئات الملايين من الباكستانيين والهنود والعرب وغيرهم ممن قد تصبح أراضيهم غير صالحة للسكن قريبًا؟ هل يجب أن ندعوهم الآن كما بدأت الولايات المتحدة وأوروبا في الستينيات لجذب المهاجرين لخفض تكلفة العمالة المحلية وتقويض النقابات العمالية؟ أم يجب أن نستعدّ للدفاع عن أراضينا من الغرباء؟ في هذه الحالة يجب أن نتخلّى عن كل أمل في تطوير الديمقراطية، كما تظهر تجربة "إسرائيل" مع سكانها العرب.

هل سيساعد تطوير الروبوتات، التي هي حاليًا في حالة يرثى لها، في تعويض نقص القوى العاملة وجعل تلك المناطق قابلة للعيش مرّة أخرى؟ ما هو دور السكان الأصليين الروس في بلدنا، مع الأخذ في الاعتبار أن عدّدهم سيتقلّص حتمًا؟ بالنظر إلى أن الروس كانوا تاريخيًا شعبًا منفتحًا فقد تكون الآفاق متفائلة. لكن الأمر غير واضح حتى الآن.

يمكنني المضي قُدمًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد. يجب طرح هذه الأسئلة ومن الضروري العثور على إجابات في أسرع وقت ممكن من أجل النمو والظهور في المقدّمة. تحتاج روسيا إلى اقتصاد سياسي جديد - خالٍ من العقائد الماركسية والليبرالية، ولكن شيئًا أكثر من البراغماتية الحالية التي تستند إليها سياستنا الخارجية. يجب أن تتضمّن المثالية الموجّهة إلى الأمام، إيديولوجية روسية جديدة تدمج تاريخنا وتقاليدنا الفلسفية. هذا يعكس الأفكار التي طرحها الأكاديمي بافل تسيغانكوف.

أعتقد أن هذا هو الهدف النهائي لجميع أبحاثنا في الشؤون الخارجية والعلوم السياسية والاقتصاد والفلسفة. هذه المهمّة تتجاوز الصعوبة. لا يمكننا الاستمرار في المساهمة في مجتمعنا وبلدنا إلا من خلال كسر أنماط تفكيرنا القديمة. ولكن في الختام بملاحظة متفائلة، إليك فكرة فكاهية: ألم يحن الوقت للاعتراف بأن موضوع دراستنا - الشؤون الخارجية والسياسات الداخلية والاقتصاد - هو نتيجة عملية إبداعية يشارك فيها الجماهير والقادة على حدّ سواء؟ أن ندرك بطريقة ما أنه فن؟ إلى حدّ كبير، يتحدّى التفسير وينبع من الحدس والموهبة. ولذا فنحن مثل خبراء الفن: نتحدّث عنه، ونحدّد الاتجاهات ونعلّم الفنانين - الجماهير والقادة - التاريخ، وهو أمر مفيد لهم. غالبًا ما نضيّع في الجانب النظري، مع ذلك، الخروج بأفكار منفصلة عن الواقع أو تشويهها من خلال التركيز على أجزاء منفصلة.

أحيانًا نصنع التاريخ: فكّر في إيفجيني بريماكوف أو هنري كيسنجر. لكنني أزعم أنهم لم يهتموا بمقاربات تاريخ الفن الذي يمثّلونه. لقد اعتمدوا على معرفتهم وخبرتهم الشخصية ومبادئهم الأخلاقية وحدسهم. تعجبني فكرة كوننا نوعًا من الخبراء في الفن، وأعتقد أنه يمكن أن يجعل المهمّة الشاقّة لمراجعة العقائد أسهل قليلًا.